

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العقيد أحمد دراية _أدرار



كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

قسم العلوم الإنسانية — تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

الرقم التسلسلي:.................. — الرمز:.............................

المستوطنون والجنرال ديغول (1958-1962م)

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:

- وداد بن باحان
- وهيبة بقي

إشراف الدكتور:

حمادي بن موسى

لجنة المناقشة:

اسم ولقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
بوعريوة عبد المالك	أستاذ محاضر	جامعة أدرار	رئيس
حمادي بن موسى	أستاذ محاضر	جامعة أدرار	مشرفا ومقرر
الصافي ختير	أستاذ محاضر	جامعة أدرار	ممتحن

الموسم الجامعي: 1440هـ/1441هـ /2019 م-2020م


بسم الله الرحمن الرحيم



اهداء

بعد الحمد والشكر لله رب العالمين، أهدي ثمرة جهدي

إلى نبع الحنان مثال الصبر والتضحية، التي كانت سندا لي في مشواري

الدراسي والتي لم تبخل علي بالنصح والتوجيه أمي الحبيبة فاطمة.

إلى الذي علمني الجدية والتفاني في العمل، وأن الحياة بدايتها نجاح وآخرها نجاح،

إلى سندي وقدوتي فالحياة أبي العزيز محمد.

إلى إخوتي سر سعادتي: مصطفى، عزالدين، عبد الباسط، عبد الهادي، لطيفة، زينب

إلى زوجات إخوتي: رقية، مروة، منال.

وإلى البراعم الصغار: يحي عبد النور، ندى الريحان، لقمان، بدر الدين زياد،

نور سين رحمة الله عليها.

إلى عائلة بقي وشاوشي، والى كل من تربطني به صلة قرابة من بعيد أو قريب.

إلى كل الصديقات والزميلات من الابتدائي إلى الجامعي كل باسمه.

إلى خطيبي يونس.

إلى رفيقتي فالعمل وداد.

كما أهدي ثمرة جهدي هذه إلى كل من أسدى

لي النصائح وساعدني لإتمام هذا البحث

من قريب أو بعيد ولو بالدعاء

وهيبة



اهداء

اهدي خلاصة سهري وثمرة جهدي إلى من رسمت لي طريق الأمان وغمرتني بفيض من الحنان أمي الغالية " **عائشة**"أطال الله في عمرها

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، الغالي الذي بث فيا الأمل وألهمني حبا لعمل أبي العزيز "**محمد**" أطال الله في عمره إلى من أدين لهم بالفضل و ألمس منهم النبل أخي"**أحمد**" **عبد القادر**" "**إلياس**" "**سيف الدين**" وأخواتي"**فاطمة، نوال، هاجر**"إلي جدتي أطال الله في عمرها،إلى زوج أختي حفظه الله ورعاه" **لعربي** "إلى رياحين حياتي والنفوس البريئة"**نصر الدين** "**محمد** "**انوس**" **قمر**"

إلى من قضيت معهم أحلى الأيام ورسخت في ذهني أجمل الذكريات صديقاتي في الجامعة حفظهم الله إلى جميع الأهل والأحباب دون استثناء إلى كل من شارك في تصميم هذا العمل عن قريب أو بعيد وإلى صديقتي في هذا العمل "**وهيبة**" إلى كل من يحمل ذرة أمل في هذا الوجود و يعيش من أجل مستقبل موعود إلى من أحبهم قلبي ولم يذكرهم قلمي...

وإلى كل من أحبهم قلبي ولم يذكرهم قلمي...

وداد



الشكر

كن عالما فإن لم تستطع فكن متعلما فإن

لم تستطع فأحب العلماء فإن لم تستطع فلا تبغضهم

بعد رحلة بحث و جهد واجتهاد تكللت بإنجاز

هذا البحث نحمد الله عز وجل على نعمة

التي من بها علينا فهو العلي القدير كما لا يسعنا

إلا أن نخص أسمى عبارات الشكر و التقدير إلى الأستاذ المشرف:

بن موسى حمادي لما قدمه لنا من جهد ونصح و معرفة لإنجاز هذا البحث .

كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم

في تقديم يد العون في انجاز هذا البحث وأخص بالذكر:

الأستاذة أبا مبارك رقية، شنيني وفاء، عبد القادر بوية،

حميد دليوح

وهيبة * وداد

قائمة المختصرات:

باللغة العربية:

تحقيق: ق

ترجمة: تر

ج: الجزء

د ت: دون تاريخ نشر

د م: دون مكان

ص: الصفحة

ط: الطبعة

ع: العدد

باللغة الفرنسية:

O-A-S :L'organisation de L'armée secrète

مقدمة

مقدمة:

منذ اندلاع الثورةالتحريرية1954تعاقبت عدة حكومات فرنسية على السلطة، وكل حكومة أتت بمخططات واستراتيجيات بهدف جعل الجزائر فرنسية، والقضاء على الثورة الجزائرية، إلا أن جميع هذه الحكومات التي تعاقبت توالت في السقوط الواحد تلوى الأخرى ولم تحقق ما كانت تصبو إليه، ولعل أبرز التطورات في هذا المجال هو قيام الجمهورية الفرنسية الخامسة سنة 1958التي أوصلت الجنرال ديغول إلى الحكم بعد تمرد عسكري قاده الجنرالات المؤيدون له والمستوطنون الذين رأوا فيه الرجل المناسب لتحقيق مطالبهم وأهدافهم.

ولعل أبرز أهدافهم من ذلك جعل الجزائر فرنسية والمحافظة على مصالحهم في الجزائر، إلا أنه سرعان ما حصل العكس وتوترت العلاقة بين ديغول والمستوطنون خاصة بعد مشروع تقرير المصير سنة 1959الذي كان القطرة التي أفاضت الكأس، ولقد انجر عن هذا التوتر محاولة إنقلاب1961ضد الجنرال ديغول وسنحاول تسليط الضوء أكثر على هذا الموضوع المستوطنون والجنرال ديغول في فترة مابين 1958إلى 1962الذي هو عنوان بحثنا هذا.

حيث يعتبر المستوطنون مجموعة من الأوروبيين واليهود وأغلبهم مجرمين ومتشردين أتت بهم فرنسا من مختلف الدول الأوروبية بهدف الاستيطان في الجزائر وقدمت لهم العديد من الامتيازات كالأراضي الزراعية والسكن، والسبب الرئيسي لجلبهم هو محو الهوية الجزائرية وجعل الجزائر فرنسية وتكوين طبقة جديدة بهدف خدمة فرنسا.

أسباب اختيار الموضوع:

ويرجع سبب اختيارنا لهذا الموضوع الهام في مسار الثورة الجزائرية إلى عدة عوامل أهمها:

- رغبتنا الشخصية في دراسة تاريخ ثورتنا التحريرية المجيدة وكذا معرفة مختلف المراحل التي مرت بها الثورة الجزائرية من 1958الى 1962.
- أهمية الموضوع بالنسبة لتاريخ الثورة خاصة وتاريخ الجزائر عامة.
- تقديم دراسة تاريخية حول المشاريع الديغولية.
- إبراز الصراع الذي كان بين الجنرال ديغول والمستوطنون.
- معرفة نشاط منظمة OAS .
- معرفة المراحل التي مرت بها مفاوضات الإستقلال.

أهداف الموضوع:

ويمكننا حصر أهداف هذا الموضوع في النقاط التالية:

- معرفة أوضاع الجزائر قبل وصول ديغول للحكم.
- إبراز السياسات التي اعتمدها ديغول للقضاء على الثورة.
- البحث في الإستراتيجية التي انتهجتها منظمة OAS في إفشال وكسر مفاوضات بين الحكومة المؤقتة الجزائرية والحكومة الفرنسية.
- إبراز موقف المستوطنون من سياسة ديغول ومفاوضات الاستقلال.

إشكالية الموضوع :

تتمثل إشكالية موضوع البحث في محاولة تسليط الضوء على موضوع المستوطنين والجنرال ديغول الذين حاولوا الوقوف بشتى الطرق في وجه طموحات الشعب الجزائري والقضاء على الثورة ولقد انطلقنا في دراسة هذا الموضوع من الإشكالية التالية:

كيف كانت العلاقة بين المستوطنين والجنرال ديغول خلال الفترة الممتدة مابين1958إلى 1962وما ترتب عن هذه العلاقة ؟.

ومن خلال هذه الإشكالية يتبادر إلى أذهاننا عدة أسئلة فرعية ولعل أبرزها:

- كيف كانت أوضاع الجزائر العسكرية والسياسية قبل وصول ديغول للحكم وموقف المستوطنون منها؟.
- ماهي أبرز الأسباب التي أدت إلى ظهور هذا الصراع بين المستوطنون والجنرال ديغول وماذا انجر عنه؟.
- ما مدى فعالية الاستراتيجيات التي انتهجها ديغول للقضاء على الثورة وهل حققت رغبات المستوطنون؟.

المنهج المتبع في الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع اتبعنا المنهج التاريخي الوصفي وذلك من خلال وصف الأحداث والتطورات التاريخية في مسار الثورة الجزائرية من 1958 إلى 1962.

خطة البحث:

للإجابة عن الإشكالية تم وضع خطة من مقدمة وأربعة فصول كل فصل منها ينقسم إلى مباحث أساسية وخاتمة.

الفصل الأول: جاء بعنوان لمحة عن أوضاع الجزائر عشية وصول ديغول للحكم، تناولنا فيه الأوضاع العسكرية والسياسية وموقف المستوطنون منها ومن الثورة.

والفصل الثاني: تناولنا خلاله عودة ديغول للسلطة حيث تطرقنا إلى حركة تمرد 13 ماي1958وسقوط الجمهورية الرابعة، ودستور الجمهورية الخامسة.

أما الفصل الثالث عنوناه ب: سياسات ديغول وموقف المستوطنون منها، تناولنا فيه سياسة ديغول في المجال الاقتصادي والسياسي والعسكري، بالإضافة إلى موقف المستوطنون منها.

وأخيرا الفصل الرابع :الصدام المسلح بين ديغول والمستوطنون ونتائجه، حيث تطرقنا فيه إلى محاولة الإنقلاب أفريل1961 ونشاط منظمة OAS بالإضافة إلي مفاوضات الاستقلال وموفق المستوطنون.

بينما الخاتمة كانت بمثابة حوصلة ومجموعة من الاستنتاجات لما جاء في الفصول والموضوع ككل.

صعوبات البحث:

ومن بين أبرز الصعوبات التي واجهتنا نجد:

- صعوبة الوصول إلى المصادر والمراجع التي تدرس الموضوع خاصة المتعلقة بموضوع المستوطنون.
- عدم القدرة على التوجه إلى الجامعات والمكتبات من اجل الحصول على الدراسات والرسائل الجامعية السابقة التي تناولها الموضوع بسبب فيروس كورونا.
- الفترة المدروسة بالرغم من قصرها إلا إن الأحداث فيها كانت متشابكة وليس بالأمر السهل والبسيط تحديد واستخراج النقاط المهمة منها.

المصادر والمراجع:

لدراسة موضوع البحث اعتمدنا على جملة من المصادر والمراجع أهمها :

المصادر:

من بين المصادر الهامة التي اعتمدنا عليها في موضوع البحث أهمها:

- مذكرات الأمل والتجديد1958-1962 لصاحبه الجنرال ديغول.
- نهاية حرب التحرير في الجزائر إتفاقيات إيفيان ليوسف بن خدة.
- المهمة المنجزة من اجل إستقلال الجزائر لسعد دحلب.
- الثورة الجزائرية سنوات المخاض لمحمد حربي.
- جريدة المجاهد.

المراجع:

ومن بين المراجع التي اعتمدنا عليها كالآتي:

- تاريخ الثورة الجزائرية لصالح بالحاج.
- مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائري1956-1962لأزغيدي محمد لحسن.
- مشاريع ديغول في الجزائر لمسعود الجزائري.
- المنظمة العسكرية السرية الفرنسية في الجزائر 1961-1962لحماميد حسينة.
- سياسة ديغول الجزائرية من خلال مذكراته لعبد القادر خليفي.

الفصل الأول:
لمحة عن أوضاع الجزائر عشية وصول ديغول للحكم.

المبحث الأول: الأوضاع السياسية والعسكرية.
المبحث الثاني: موقف المستوطنون منـها.

تمهيد:

عرفت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها ، انتصارات على مختلف الأصعدة التي حاول الاستعمار الفرنسي بكل خططه وأساليبه وبرامجه وقوانينه المختلفة وأنماطه السياسية، التي كان هدفها الرئيسي هو كسر وخنق الثورة ومحاصرتها بتسليط أبشع الأساليب و العمليات العسكرية و القمعية على الشعب الجزائري، إلا أن الثورة ساهمت في تغير الأوضاع وهز الكيان الداخلي للدولة الاستعمارية الفرنسية بكل هياكلها السياسية والعسكرية والاقتصادية ، وعليه سقطت ستة حكومات على التوالي بداية من حكومة منديس فرانسيس 1954،إلى غاية "بيار فليملان" 1958، التي جعلت فرنسا تمر بتخبطات سياسية حادة جعلتها تلجا إلى الاستنجاد بالجنرال ديغول فما هي الأوضاع التي كانت سائدة قبل هذا الحدث ؟ هذا ما سنتطرق له في هذا الفصل.

المبحث الأول: الأوضاع السياسية والعسكرية عشية وصول ديغول للحكم.

المبحث الثاني: موقف المستوطنون منها.

المبحث الأول: الأوضاع السياسية والعسكرية عشية وصول ديغول.

1-في عهد غي مولي:

أ) -سياسيا:

وصلت الثورة أوج فعاليتها، خلال الفترة 1956م إلى غاية 1957م، وأدى ذلك إلى انهيار حكومة "ادغارفور " يوم فاتح نوفمبر 1956وإنهاء مهام سوستيل في الجزائر يوم 2فبراير 1956م، و قدوم حكومة الاشتراكين إلى الحكم ابتداء من أول فبراير1956م إلى غاية1957م تحت سلطة "غي مولي" حيث جاء بمشروع سياسي للتفاوض مع الجزائريين بشرط أن لا يكون هناك انفصال عن فرنسا[1]،وأول شيء قام به هو تنحيته لسوستال لأنه كان مستاء من سياسة الإدماج، وبادر بتعين الجنرال "كاترو" المعروف بنزاهته واعتداله كحاكم عام و له خبرة في الشؤون الجزائرية، إلا انه قوُبل برفض من طرف المستوطنين بسبب اعتباره أنه موالي للمسلمين مما جعل غي مولي يصب تفكيره على إرضاء المستوطنين الأوروبيين بتعينه شخصية خلفاً لكاترو و هو "روبير لاكوست" و خوله صلاحيات واسعة كحق حل الجمعيات والأحزاب وغيرها مما ساهم في أن يصبح لاكوست المتكلم بإسم الأوروبيين في الجزائر والمدافع عن مصالحهم فقام بطرد اليساريين الفرنسيين الذين يتعاطفون مع الثورة الجزائرية، وعلى هذا الأخير خابت الكثير من أمال الجزائريين وبذلك انقسمت حكومة غي مولي الاشتراكية ،حيث ظهر هناك تيار قوي يطالب بتعزيز قوات الجيش وسحق الثوار ويتكون من"لاكوست "و"بورجيس مونوري"، وتيار يطالب بالحوار والمفاوضات مع الثوار ويتكون من "منديس فرانس" و"قاسطون ديفار"[2].

وفي 11افريل 1956قرر غي مولي إلغاء المجلس الجزائري بعد استقالة معظم الجزائريين و التحاق البعض منهم بالثورة كما قرر انتهاج سياسية جديدة في الجزائر تقوم على ثلاثة محاور رئيسية :

-وقف إطلاق النار.

---

[1]-عمار بوحوش:**التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962**،ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997ص516.

[2]-حسينة حماميد: **المستوطنون الأوربيون والثورة الجزائرية1954-1962**، ط1، منشورات الحبر، الجزائر، 2007، ص139.

-إجراء انتخابات في إطار قسم انتخابي موحد يضم المسلمين والأوروبيين.

-إجراء مفاوضات مع المنتخبين الجدد لتجديد نظام الحكم في الجزائر[1].

لكن هذا المشروع رفض لأن جبهة التحرير أصرت على اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر قبل توقيف العمليات العسكرية، إضافة إلى "قانون الإطار الذي دامت مناقشته من البرلمان الفرنسي إحدى عشر شهرا حيث طالب لاكوست ب:

-نظام انتخابي موحد يضمن حق الأقليات.

- تقسيم الجزائر إلى عدة مناطق تتمتع بالحكم المحلي وتخضع للمجلس الفدرالي وسلطة تنفيذية تشتغل تحت السيادة الفرنسية.

-قيام فرنسا بدور الوسيط أو الحكم بين الأوروبيين والمسلمين.

إلّا إنه فشل أيضا بسبب معارضة "جاك سوستيل" و"أندري موريس" وفي الأخير حاول "غي مولي"إجراء اتصالات سرية مع جبهة التحرير الوطني لكنها كانت عبارة عن مناورات لذلك رفضتها جبهة التحرير[2].

ب) -عسكريا:

أولت حكومة غي مولي اهتماما أكبر لهذا الجانب من خلال تدعيم المجهود الحربي وتقوية الإجراءات العسكرية القمعية منها والردعية وتنظيم القوات الفرنسية المتواجدة في الجزائر وتوحيدها تحت قيادة واحدة وهذا ما جاء به مرسوم 247/56الصادرة في 17مارس1956م الذي ينص على تعيين "ماكس لوجون" منسق بين الجيوش الثلاثة المكلفة بمهمة القيام بالعمليات العسكرية وحفظ الأمن في الجزائر، ومرسوم أخر يقضي بمنح وزير الدفاع "بورجيس مونوري" سلطات واسعة في اتخاذ أي قرار يعمل على مضاعفة القوات الفرنسية للقضاء على الجيش التحرير الوطني[3].

---

[1]-حسينة حماميد:المرجع السابق ،ص139.

[2]-حمزة شعانبية: **منظمة الجيش السري الفرنسي O-A-S، وموقفها من الثورة التحريرية 1961-1962**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ عام، إشراف النوى بن مبروك، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8ماي 1945، قالمة2015-2016، ص20

[3]-الغالي غربي: **فرنسا والثورة الجزائرية دراسة في السياسات والممارسات 1954-1958**، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر 2009،ص223.

حيث قام هذا الأخير ونائبه "ماكس لوجون"بإرسال 160.000جندي جديد ثم استدعاء جنود الاحتياط ، وتمديد الخدمات العسكرية حيث بلغ عدد القوات 450.000جندي وضابط في نهاية سنة 1956م[1].

كانت حكومة غي مولي تأمل وراء الإجراءات العسكرية وسياستها الإصلاحية المتعددة الأوجه في الجزائر، وإحداث تغيرات جذرية تساعد على تهدئة الأوضاع ووضع حد لحرب الجزائر التي بدأت ترهق حكومة باريس سياسيا واقتصاديا إلا أن الرفض الداخلي الذي قوبلت به هذه السياسة زاد من تفاقم أزمتها الداخلية والخارجية والتعجيل برحيلها حيث سقطت في 21ماي 1957م[2].

ومن خلال ما سبق نستنتج أن هاته الفترة قطعت فيها الثورة مرحلة صعبة حيث عانى فيها الشعب الجزائري القسوة والظلم والتعذيب على يد مجرمي الحرب من الجنرالات والجيش الفرنسي عموما.

2-في عهد بورجيس مونوري:

ا) -سياسيا:

لقد كان "بورجيس مونوري" وزير لدفاع في حكومة غي مولي الاشتراكية حيث لم يحدث تغيرات في سياسته،بل سار على نفس سياسة سلفه كما قامت حكومته على إتمام "قانون الإطار " وتمثل هذا القانون في تغيير نظام الحكم في الجزائر يعمل في إطار السيادة الفرنسية، ويعني ذلك تقسيم الجزائر إلى مناطق وكل منطقة تكون لها الاستقلالية المالية والإدارية وبدورها تكون تحت إدارة الجمعية التي تنتخب مجلس للحكومة برئاسة ممثل من الجمهورية الفرنسية والمهم في هذا الحفاظ على الجزائر الفرنسية وتطبيق القسم الانتخابي الموحد، وتقدمت به إلى البرلمان الفرنسي الذي رفض المصادقة عليه لأن اليمينين كانوا يرون فيه تقرير وإعطاء حقوق أكثر من اللازم للجزائريين، و الشيوعيين واليساريين أيضا يرون انه برنامجا رجعيا[3].

---

[1]- حسينة حماميد، المرجع السابق، ص141.

[3]-الغالي غربي: المرجع السابق، ص225.

[3] -يحي بوعزيز: **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر1996م ص273.

كما ألتزمت حكومته منذ البداية بعدم التفاوض مع جبهة التحرير الوطني،وتعهدت بسحق الثورة التي تهدد كيان المستوطنين الأوربيين،كما وعدت المستوطنون بعدم قيام سلطة تشريعية في الجزائر تكون فيها الأغلبية للمسلمين ولأجل هذه الوعود فقط صوت الأوربيون لصالحها في البرلمان الفرنسي ونالت ثقتهمب240ضد194صوت، حيث عمد بورجيس مونوري إلى استبعاد الشخصيات الليبرالية من حكومته أمثال"فرانسو ميتران""وقاسطون ديفار" وعين الراديكاليين أمثال"أندري موريس" كوزير لدفاع وابقي"لاكوست"في منصبه كحاكم عام،وهذه الشخصيات كانت تمثل الاتجاهات المؤيدة للمستوطنون ودعمت فكرة الجزائر فرنسية[1].

ب) –عسكريا:

قام بورجيس مونوري بتثبيت الأسلاك الشائكة على الحدود بهدف عزل الثورة في الداخل و وضع الشعب داخل المحتشدات لمنعهم من الاتصال بجبهة التحرير وتحت رقابة السلطة المباشرة وقدر عدد الذين وضعوا في المعسكرات بمليون وسبعمائة ألف نسمة كما توالى إرسال تعزيزات حتى قررت حكومة "غي مولي" دعوة الاحتياطيين فوصل عدد القوات الفرنسية في الجزائر إلى حوالي نصف مليون جندي وتعرضت الثورة الجزائرية لكثير من الأزمات من جراء ذلك، وكان أخطرها سنة 1957م حينما أرسلت فرقة المظليين إلى العاصمة فجدت في تتبع مراكز الثورة فيها[2].

نستنتج مما تقدم أن المشروع الذي جاء به غي موليه آثار معارضة شديدة أثناء تقديمه للمجلس الوطني الفرنسي للمصادقة عليه، ودعمت المعارضة بالحملة الإعلامية الواسعة النطاق ضد نص المشروع وأيضا المظاهرات التي نظمها معمرو الجزائر، المنددة بحكومة باريس في 18سبتمبر 1957م فلم تجد حكومة "بورجيس مونوري" مخرجا لهذه الأزمة سوى تقديم استقالتها

---

*المستوطنون :لقد عرف المستوطنين الذين عاشوا في جزائر أكثر من تسمية مثل فرنسيي والجزائر الأقدام السوداء وغيرها من تسميات حيث كانت فرنسيو الجزائر أقدم تسمية عرف بها المستوطنون الأوربيون وهي تعتبر أكثر استعمالا، ويرجع أصل التسمية إلى البلد المنشأ بهدف التفريق بين فرنسيي الجزائر وبين الفرنسيين الذين يعيشون في بريطانيا أو اسبانيا وبذلك فان هذه التسمية تحدد المنشأ الأصلي لهؤلاء السكان الذين يعيشون في الجزائر وهم من أصل فرنسي فنحن لا نقول فرنسي بريطانيا أو غيرها بل نقول فرنسيي الجزائر.(ينظر إلى: حماميد حسينة: المرجع السابق،ص16).

[1]– حماميد حسينة: المرجع السابق،ص 145.

[2]–صلاح العقاد: **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر–تونس– المغرب الأقصى)**،ط6،مكتبة لأنجلو مصرية ،1993م،ص405.

بعد أن سحب المجلس الوطني الثقة منها ب 279صوتضد 253صوت،لقد أدى سقوط هاته الأخيرة إلى خلق أزمة وزارية حادة بقيت على أثرها فرنسا دون حكومة مدة35 يوم[1].

3-حكومة فليكس غايار:

أ) -سياسيا:

تولى رئاسة الحكومة الفرنسية من ديسمبر 1957م إلى أفريل 1958م، وأثناء حكمه أعاد طرح مشروع *قانون الإطار"la loi Cadre " حيث رأى فيه الحل الوحيد لإبقاء على الجزائر فرنسية وذلك بتحويله إلى حلف متوسطي يهدف إلى خنق الثورة الجزائرية وهو بالنسبة للمستوطنين تمديد لمصالحهم[2].

كما قُدم هذا المشروع إلى البرلمان الفرنسي الذي صادق عليه يوم 29 نوفمبر 1957 باغلبية 269ضد 200فهذا الأخير سيسمح نظريا بحق مساواة بين المسلمين والاوربين،فبعد إن أقره البرلمان الفرنسي في 31جانفي 1958 قال "جورج بيدو "بأن جبهة التحرير الوطني سترفض هذا المشروع كحل للقضية الجزائرية لإنه ينص على بقاء الجزائر خاضعة لفرنسا ولا يتطرق إلى قضية الإستقلال فإن هذا الشعور يهدف إلى قتل الشعور الوطني لأنه يثير النزعة العرقية ،ويبدو أن عبارة "فرق تسد" كانت هي شعار واضعيه أما المستوطنون الاروبيون فقد ثاروا ضد القانون ابتداء من يوم إقتراحه حيث قامت مجموعة من الطلبة مستغلة إحتفال 11نوفمبر1957(وهي ذكرى دينية بالنسبة للاروبين)،بمظاهرات عبروا فيها عن حقدهم واحتقارهم ل"روبير لا كوست " وإتهموه بتطبيق "قانون التخلي" وقرروا العمل للإطاحة به[3].

---

[1]- الغالي غربي: المرجع السابق، ص 236.

[2]- أمال عمرواي: المشاريع **السياسية والإستراتيجية الدبلوماسية الديغولية لأجل القضاء على الثورة (1958-1961)**مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، إشراف عمر بوضربة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة المسيلة 2014/2013،ص 6 .

[3]- حماميد حسينة: المرجع السابق ، ص147.

(*)- **قانون الإطار**: "la loi Cadre "كان يمثل في نظر حكومة غي مولي الحل النهائي للمشكلة الجزائرية كما أن بسببه سقطت حكومة بورجيس مونوري وصادقت عليه الجمعية الوطنية الفرنسية بعد تعديلات أجرتها عليه حكومة فليكس غايار في شهر ديسمبر 1957م وكان الهدف منه تمزيق الجزائر إلى أجزاء متناثرة وتشتيت شمل الشعب داخل كيانات قومية كل منها له إداراته المحلية ومؤسساته ومصالحه الإدارية والفنية المختلفة المستقلة عن بعضها البعض والمرتبطة فقط بالمصالح المركزية :(ينظر إلى جمال قنان :**قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**،منشورات المتحف الوطني للمجاهد،ص275.

لكن أخطر تحدي واجه حكومة "فيلكس غايار"هو إصرار قادة الجيش الفرنسي على ربح الحرب في الجزائر، ولو بتهديد الجارتين تونس والمغرب بنقل الحرب إلى داخل أراضيهما إذ لم تتوقف حكومتيهما على تقديم الدعم والعون للثورة الجزائرية، وفي حركة تمردية وبدون الحصول على موافقة الحكومة الفرنسية حيث قامت بشن هجوم جوي يوم 8فيفري 1958م على"ساقية سيدي يوسف" مخلفا عن مالايقل عن 75شخص وإصابة108شخص بجروح، وقد آثارت هذه الحادثة ردود أفعال واسعة مما أرغم الحكومة الفرنسية على التصريح إن الهجوم يعتبر حطأ مؤسف وأن الحكومة لم توافق عليه ولكن خوفا من رد فعل قادة الجيش الذي قد يطيح بالحكومة سارعت هذه الأخيرة الى تحملهامسؤولية هذا الإعتداء، ومن نتائج المترتبة على هذه الحادثة أنها عملت على التعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية[1].

كما أن هذا الحدث وضع شرف فرنسا في قاع من الاوحال وغدت معزولة ديبلوماسيا وسعت الحكومات الامريكية والبريطانية للدعوة لعلاقات وفاق بين فرنسا والجزائريين، غير أن فرنسا إستاءت لهذا الامر وإعتبرته تدخلا في شؤونها الخاصة، بحيث حمل الجيش الفرنسي خيانة السياسين والحلفاء مسؤولية فشله العسكري في الهند الصينية وإعتزم تفادي خيانة مماثلة مرة آخرى في الجزائر[2].

ب)- عسكريا:

تعد حادثة "ساقية سيدي يوسف"من أسباب تأزم الوضع حيث قام الحبيب بورقيبة بطلب السلاح من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا للدفاع عن سيادة بلاده أو التوجه الى الكتلة الاشتراكية للحصول على السلاح من هناك، وكان هدف هذا الاخير وجبهة التحرير الوطني من ذلك هو تدخل الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا بقصد تدويل القضية الجزائرية وإنهاء الحرب،وبالفعل قد اعلنت امريكا وبريطانيا يوم17فيفري 1958م عن استعدادها للتوسط بين تونس وفرنسا لإنهاء الحرب بين البلدين وتزويد تونس بالسلاح الضروري للدفاع عن سيادتها[3].

ونتيجة لذلك إغتاض الاوربيون وقادة الجيش من هذه الوساطة "الانجلوساكسونية " وإتهمو "فليكس غايار" بالضعف وأنه عميل للأمريكيين،حيث قال "جورج بيدو" يجب على فرنسا أن

---

[1]الغالي الغربي: المرجع السابق، ص 239.

[2]- بوشيخي الشيخ:**الحركة الوطنية والثورة الجزائرية 1954-1962**، ديوان المطبوعات الجامعية ،2018،ص278.

[3]- حسينة حماميد: المرجع السابق، ص148.

تحل مشاكلها بنفسها، وبدأت الإحتجاجات تتهاطل على الحكومة الفرنسية لأنهم تأكدوا هذه المرة إنه سيتم تدويل القضية الجزائرية وأن" غايار"هو الذي منح لهم الفرصة لذلك، مما أدى لسقوطت حكومة "فليكس غايار"يوم 15افريل ب 321ضد255 صوت[1].

وبعد سقوط هاته الأخيرة بدآت الفوضى تعم السلطات في باريس وفي الجزائر،وبقيت فرنسا بلا حكومة وفي الجزائر بقي الجيش والاوربيون هما السلطة الفعلية، وأمام قوة الثورة والنتائج المحققة وضغط المستوطنون الذين تكتلوا في الأحزاب والجمعيات للقيام بمظاهرات ضد السلطة في باريس، والتي تدعو إلى تأسيس حكومة إنقاذ وطني،وفي ظل الوضع المتعفن في باريس و الجزائر اقدم المستوطنون على تشكيل لجان الأمن العمومي وطلبوا من رئيس "روني كوتيي"التوجه صوب التيار الذي يرى في المفاوضات سبيلا وحيدا لحل الأزمة في الجزائر، وعلى هذا الأساس استدعى "بيار فليملان"[2].

4-حكومة بيار فليملان[3]:

تشكلت حكومة "بيار فليملان" في ظروف صعبة كثرت فيها الاضطرابات في فرنسا وفي الجزائر، ففرنسا شهدت أزمة حادة على الصعيد الإقتصادي والسياسي والعسكري،فالإقتصاد الفرنسي ظل في تراجع مع إنخفاص نسبة التنمية بفعل نفقات الحرب الجزائرية،كما عرفت أزمات إجتماعية ناتجة عن إرتفاع الاسعار التي أدت إلى قيام سلسلة من الإضطرابات إحتجاجا على سياسات الحكومة الفرنسية المتعاقبة في المجاليين الإقتصادي والإجتماعي ،أما عن علاقات فرنسا مع حلفائها الأحرار أصبحت على المحك لسبب غياب حل للقضية الجزائرية، التي إستنفذت كل طاقات فرنسا أما في الجزائر فقد أصبحت السلطة في يد قادة الجيش و المستوطنين المتكتلين في

---

[1]- نفسه: ص148.

[2]-درعي فاطمة:"**المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية 1954-1962**"،العدد2،**مجلة عصور الجديدة**، سبتمبر2019ص273.

[3]- ينظر الملحق رقم :01

أحزاب وجمعيات تعمل على القيام بمظاهرات تدعو لتأسيس حكومة تنادي بعودة الجنرال ديغول[1] .

كانت حكومة "بير فليملان" على وشك النجاح فقد كان ذلك في جو لم يكن احد يعتقد بفاعليته وفي الوقت نفسه كان الاضطراب يزداد عنفا في الجزائر لاسيما ان الوزير "روبير لاكوست" كان متخوف من حدوث حادث عسكري مماثل ل "ديان بيان فو"كما ان اتحاد جمعية المحاربين القدماء كان يصر على " احداث حكومة لانقاذ الوطن بكل الوسائل الممكنة " وان الجنرال "سالان" أبرق الى باريس ملمحا الى حدوث رد فعل بائس لدى الجيش[2]، كما يعد تأييد الحكومة للتفاوض لحل المشكلة الجزائرية سببا في سخط المتطرفين ،حيث غادر لاكوست منصبه سرا خوفا في 10ماي 1958م، وازدادت خطورة الوضع عند إعدام جبهة التحرير لثلاث جنود فرنسين إنتقاما لمقتل عبد الرحمان طالب رئيس مختبر صناعة القذائف، عندئذ قام المستوطنون بمظاهرات طالبو فيها بابقاء الجزائر فرنسية وإرتفعت الهتافات باسم الجنرال "ماسو" وقاموا بمحاصرة مقر الحكومة فتشكلت لجنة انقاذ عام برئاسة ماسو وبموافقة سالان حيث منحت له عامل سلطات المدنية والعسكرية في الجزائر، فالمظاهرات جاءت كرد فعل على تصرف جبهة التحرير لتأخذ منحى آخر وهو الاطاحة بالجمهورية الرابعة، وقد تم إختيار 13ماي 1958م تزامنا مع موعد التصويت على رئيس الحكومة الجديد في باريس[3].

حيث كانت نتائج تلك المظاهرات إن أصبحت حكومة في باريس يرأسها "فليملان " بعد أن نال ثقة البرلمان ب462ضد112 صوت يوم 14 ماي 1958م، وسلطة آخرى في الجزائر يتزعمها الجنرال "ماسو"، واستغلت "حكومة فليملان " الوضع المتدهور لتفاوض مع الثوار في السر وأنتشر الخبر بسرعة الشي الذي اقلق الجمهور في الجزائر فسارع سالان للتخطيط مع جاك سوستال من أجل العمل لعودة الجنرال ديغول إلى الحكم وعدم التفاوض مع الحكومة بقصد إقناع

[1]-ياقوتة عمير –نزيهة جديلي:**السياسة الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962 مشاريع التهدئة نموذجا**، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر، إشراف بوبكر حفظ الله،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة تبسة2016/2015،ص58.

[2]-شارل ديغول:**مذكرة الأمل والتجديد 1958-1962**،تر سموحي فوق العادة، مراجعة احمد عويدات،ط1،منشورات عويدات، بيروت 1970م،ص24.

[3]- ياقوتة عمير – نزيهة جديلي: المرجع السابق،ص59.

فيليملان بالتنازل عن السلطة لديغول ،وفي 15ماي أعلن ديغول إنه مستعد لأخذ زمام الأمور وتقلد السلطة في باريس، وعلى إثر ذلك صرح ديغول في 19ماي أمام الصحافة إنه مستعد لإنقاذ فرنسا من الأزمة التي تتخبط فيها وأنه في سن 67سنة، ليست له نية أن يبدأ عهد من الديكتاتورية وفي 22ماي رفض ديغول ان يقود انقلاب عسكري ضد الدولة الفرنسية، لكن في 24ماي تم الاستيلاء على كورسيكا من قبل المخططين ل13ماي بالتنسيق مع المظليين وهددوا الحكومة بالاستلاء على فرنسا ذاتها وفي تلك الفترة تأكد الرأى العام الفرنسي وأعضاء الحكومة بأن تسليم السلطة إلى الجنرال ديغول هو المخرج الوحيد لمنع حدوث حرب أهلية والتخلص في نفس الوقت من حرب الجزائر[1].

كما تحقق مبتغى المستوطنون وقادة الجيش حين إقتنع فليملان بضرورة الإستقالة وتسليم السلطة للجنرال ديغول بصورة قانونية ،وبعد الإتصالات بين رئيس الجمهورية رونيي كوتي والجنرال ديغول أصدر هذا الاخير بيانا موجها للجيش يناشده بضبط النفس وإحترام قوانين الجمهورية وأنه بصدداجراء إتصالات لتشكيل الحكومة وأمام هذا الانسداد أرغم المجلس الوطني الفرنسي في 1جوان على الموافقة بأغلبية 329ضد224 صوت على تعيين الجنرال ديغول رئيسا للحكومة الفرنسية مع منحه سلطات مطلقة وصلاحيات خاصة لتسيير وإدراة شؤون الجزائر[2].

نستنج مما سبق أن الأوضاع كانت متدهورة في هاته الفترة كما أن الجمهورية الفرنسية الرابعة كانت على المحك بحيث تميزت بهشاشة مؤسساتها وضعف النظام السياسي وسلطة الدولة فيها داخليا وخارجيا بسب ما شهدته من أزمات إشتدت منذ إندلا ع حرب التحرير في الجزائر وبلغت تلك الأزمات ذروتها في ربيع 1958، فعصفتبها نهائيا وأعادت الى السلطة الجنرال ديغول* الذي كانوا يرونه المنقذ الوحيد الذي سيخرجهم من هاته الازمة.

[1]–حماميد حسينة: المرجع السابق،ص 155.

[2]– الغالي عربي المرجع السابق، ص241.

(*)– **ديغول** : هو شخصية عسكرية بالدرجة الأولى يجيد فن الحرب أكثر من فن السياسة،ظهر خلال الحرب العالمية الثانية كشخصية عسكرية قوية ترفض الهزيمة وتصر على المقاومة ليتحول بعد سنوات قليلة إلى رجل سياسة ومنقذ لفرنسا من هزيمة مذلة على عهد المارشال "بيتان" وعليه فالثورة الجزائرية كانت تعرف قيمة الرجل وتدرك تماما بان ديغول جاء لينقذ فرنسا .ينظر إلى عثماني مسعود: الثورة الجزائرية (أمام الرهان الصعب)،ص429.

المبحث الثاني: موقف المستوطنون منها.

يعد انعدام الاستقرار الوزاري سببا في جعل الرأي العام في فرنسا وعند المستوطنين في الجزائر يتأكد من عجز مؤسسات الجمهورية على مجابهة الوضع وإعادة (سلم الكولون) إلى الجزائر فهي الوضعية التي استغلها المستوطنون والجيش وبعض السياسيين الطموحين لإعداد مؤامراتهم ضد هذه الجمهورية والتي كادت أن توقع فرنسا في أتون حرب أهلية مدمرة لا تعرف عاقبتها.

حيث كان لموقف المستوطنون المعارض للمشاريع الفرنسية دورا هاما في إضعاف الموقف الفرنسي والذي ظهر في عجز الحكومات الفرنسية المتعاقبة في القضاء على جيش وجبهة التحرير الوطني، كما برز نفوذ المستوطنون بشكل قوي لأنهم استغلوا نفوذهم السياسي والاقتصادي للتحكم في مجرى الأمور لصالحهم فعندما انتصرت الثورة تفاجأ هؤلاء ونعتوها بالتمرد والإرهاب وراحوا يطالبون بالقمع للثوار، ورفضوا أي اقتراح من شأنه أن يؤدي إلى حوار أو تفاوض[1].

وكان على السلطات الفرنسية تنفيذ رغباتهم، وإن لم تفعل ذلك يكون مصيرها كمصير حكومة "منديس فرانس"التي أطاح بها نواب المستوطنون في البرلمان الفرنسي بسبب وضع إصلاحات تغير في مجرى الأمور وترفع من مستوى الشعب الجزائري، وجاءت الحكومة الثانية واقترحت بدورها سياسة الإدماج التي تعني المساواة بين الأوروبيين والمسلمين، لكن المستوطنون رفضوا اقتراحاتها هذه وطالبوا بسحق الثورة، كما إن الجبهة الشعبية لما قررت مواجهة الأوربيين بضرورة إعطاء حقوق للجزائريين واجهوها بمظاهرات استسلمت على أثرها وتنازلت تحت تهديداتهم وجاءت الحكومات التي تلتها ولم تستطيع تغيير أي شيء سوى الاستمرار في قمع الثورة والتستر وراء سياسة الإصلاحات إلا أن جاء دور أخر حكومة في الجمهورية الرابعة والتي لقيت احتقارا وكرها شديدا من قبل الأوربيين[2]، لأنها اقترحت قانون"الإطار" الذي يساوي بينهم وبين المسلمين، وانهارت الجمهورية الفرنسية الرابعة تحت ضغوطات المستوطنون بالتواطؤ مع الجيش وعلموا بأنها اختارت طريق التفاوض مع جبهة التحرير الوطني، وقاموا بانقلاب 13ماي لأن في هذا اليوم سيتم تنصيب الحكومة التي تريد التفاوض مع الجبهة، ولقد نجحوا في مخططاتهم هذه[3].

---

[1]- دراعي فاطمة: المرجع السابق، ص280.

[2]- حماميد حسينة: المرجع لسابق، ص158.

[3]- نفسه، ص158.

نستنتج من خلال دراستنا للفصل مجموعة من النقاط أهمها:

- إن تأجيج الثورة وتفاعلها وتدهور الأوضاع في فرنسا والجزائر واضطراب المستوطنين خوفا من استرجاع الجزائر سيادتها والقضاء على مكانتهم وزوال فكرة الجزائر فرنسية أدى إلى اضطراب الأوضاع وسقوط الحكومات واحدة تلو الأخرى.

- تعد الثورة الجزائرية السبب في حدوث الأزمات الوزارية لأن أساس المشكلة يتمحور حول وضع إصلاحات للمسلمين أو التفاوض مع جبهة التحرير لإنهاء الحرب وفي كل مرة كان الأوربيون يرفضون أي شكل من أشكال الحلول التي من شانها أن تنقص قيمتهم كسادة.

- قيام المستوطنين بالمظاهرات جاءت كرد فعل على تصرف جبهة التحرير لتأخذ منحنى أخر وهو الإطاحة بالجمهورية الرابعة وقد تم اختيار 13ماي 1958م تزامنا مع موعد التصويت على رئيس الحكومة في باريس.

- إن السلطات الفرنسية تساهلت مع المستوطنين للتدخل في مجرى الأمور بحيث أصبحوا طرفا مناقشا ثالثا بين جبهة التحرير وسلطة باريس واعتقدوا بذلك أنهم انتصروا لما جلبوا ديغول إلى الحكم ليحقق آمالهم المتمثلة في إبقاء الجزائر فرنسية.

الفصل الثاني:
عودة ديغول للسلطة .

المبحث الأول: حركة 13ماي 1958، وسقوط الجمهورية الرابعة.

المبحث الثاني: دستور الجمهورية الخامسة.

إن زحف الثورة المتواصل وعجز القوات الفرنسية عن إيقافه أدى إلى خلق الأزمات لفرنسا التي أصبحت مهددة بالانهيار السياسي والعسكري، حيث لم تصمد الجمهورية الفرنسية الرابعة التي تعاقبت عليها سبع حكومات من 1954الى غاية 1958م،لمواجهة الوضع الذي فرضته الثورة في الجزائر وتدهور الأوضاع في فرنسا أدى إلى ظهور تمردات كحركة 13ماي 1958 ومناداة الأقدام السوداء بإبقاء الجزائر فرنسية ومساواتهم مع المسلمين دفع بهم إلى الاستنجاد بديغول قصد التخلص من شبح الثورة وهذا ماسنتطرق له في فصلنا هذا من خلال مبحثين:

المبحث الأول :حركة 13ماي 1958وسقوط الجمهورية الرابعة.

المبحث الثاني : دستور الجمهورية الخامسة.

المبحث الأول: حركة13ماي1958 وسقوط الجمهورية الرابعة :

جاءت حركة التمرد 13ماي 1958 كرد فعل على تصرف جبهة التحرير لتأخذ منحى آخر وهو الإطاحة بالجمهورية الرابعة ،وقد تم اختيار هذا اليوم تزامنا مع موعد التصويت على رئيس الحكومة الجديد في باريس[1].

كانت الأمور لا تسير على ما يرام من الجانب الفرنسي، فبدا القلق يستبد بالمستوطنون العنصرين دعاة الجزائر الفرنسية ،وحلفائهم السفاحين في الجيش من احتمال ضياع الجزائر من أيديهم ، فتمرد أولئك المستوطنون في 13 ماي 1958، احتجاجا على ما زعموا انه ضعف وقلة حزم الحكومات الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية، وقاموا بالتعاضد مع القوات الفرنسية العاملة بالجزائر التي كانت بإمرة الجنرالين "راوول سالان"قائد الأركان و"جاك ماسو" قائد فرقة المظليين والمسؤول عن الأمن بالعاصمة فقاموا باحتلال مقر الحكومة العامة بالجزائر في 13ماي 1958[2].

كانت تقف وراء تلك الحركة جماعتين:

في باريس كان جماعة الديغوليين المجتمعة حول "أوليفيةغيشار" و"شبان دالماس"، و"ليون دالباك"، و"ميشال دوبريه "وجاك سوستال"[3].

أما في مدينة الجزائر فكانت مجموعة السبعة التي يحركها "بيارلقيارد "رئيس اتحاد طلبة الجزائر، ويحيط به مجموعة من الأشخاص منهم "مارطا كريستان"، الدكتور لوفير،" أورتاز"، "غوتايه باي"، وهذه المجموعة كانت معادية للجنرال ديغول تحافظ على الوجود الاستعماري في الجزائر.[4]

أسباب قيام حركة 13ماي 1958:

ومن الأسباب التي أدت إلى قيام انقلاب 13 ماي 1958م مايلي:

1- فقدان الجيش الفرنسي لثقته في النظام القائم ورغبته الشديدة في إحداث تغيير جذري لما أحدثته الثورة الجزائرية.

---

[1] - حميد عبد القادر: **فرحات عباس رجل الجمهورية**، دار المعرفة، 2001،ص167.

[2] - بشير بلاح : **تاريخ الجزائر المعاصر1830-1989**، دار المعرفة، الجزائر، 2006،ص ص 87 -88.

[3] - رمضان بورغدة: **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962**، سنوات الحسم والخلاص، ط1، منشورات بونة، الجزائر، 2012،ص186.

[4] - نفسه،ص186.

2-فقدان الحكومات الجمهورية الفرنسية للاستقرار والحرية في عملها وعجزها عن حل مشكل الجزائر.

3-الخلاف الحاد بين مختلف فرق الجيش الفرنسي في الجزائر ،لاسيما المظليين والمشاة ،مما أدى إلى تفاقم السخط ضد القيادة العامة للجيش الفرنسي داخل الجزائر لعجزها عن إخماد الثورة الجزائرية.[1]

4- عجز الحكومات الفرنسية عن التصدي للثورة وتوالي سقوطها .

5-تراجع هيبة فرنسا الدبلوماسية في الجزائر، بفعل ممارسات القمع واعتقال من طرف السلطات الفرنسية بالجزائر، ضد المدنيين من مختلف شرائح الشعب.

6- رغبة المعمرين الأوربيين في الاحتفاظ بالجزائر وإبقائها فرنسية، حتى وإن اضطروا إلى إنشاء دويلة شبه مستقلة تكون منفصلة عن فرنسا لتضع الحكومة الفرنسية أمام أمر الواقع وبذلك تمنع الاعتراف بالثورة الجزائرية[2].

نتائج التمرد:

- خروج الكولون في مظاهرات طالبوا بحقوقهم للحفاظ على امتيازاتهم ونفوذهم وإبقاء الجزائر فرنسية.

- عودة الجنرال ديغول إلى الحكم غداة انقلاب 13ماي1958 وتأكد الرأي العام الفرنسي وأعضاء الحكومة أن هذا الأخير هو المخرج الوحيد لتحكم في الوضع ، وتسليمه السلطة في 01جوان 1958 ليبدأ معه عصر جديد[3].

[1]- بركاوي خولة، لوصيف سعاد : **المناورات الديغولية لإجهاض ثورة التحرير الجزائرية من خلال مشروع قسنطينة وسلم الشجعان 1958-1962م**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام، إشراف لعروسي عابد، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2017-2018 ، ص 20.

[2]- فران ميمونة ،أعبلاوي مغنية :**المخططات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة الفرنسية أثناء الثورة الجزائرية التحريرية مشروع قسنطينة نموذجا 1958الى غاية1962**،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تاريخ حديث ، إشراف ختير الصافي ،قسم علوم إنسانية ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة احمد دراية ،أدرار،2017-2018،ص30 ص31.

[3]- بركاوي خولة ، لوصيف سعاد: المرجع السابق، ص 20.

سقوط الجمهورية الرابعة:

لقد أدى تصاعد الثورة وتطورها بشكل كبير بحيث باتت تضرب العدو بقوة وبعمق في الجزائر وفي فرنسا نفسها إلى قيام المعمرين بالتحالف مع قادة الجيش الفرنسي في الجزائر يوم 13ماي 1958بانقلاب عسكري بقيادة الجنرال ماسو وأرسلوا نداء إلى الجنرال ديغول[1] لتولي الحكم في فرنسا واستجاب هذا الأخير للنداء وأيده الجيش الفرنسي ، وعليه فإن الجمهورية الرابعة كانت ضعيفة بالمقارنة مع القوى الأخرى التي خرجت من الحرب العالمية الثانية ويرجع هذا الضعف إلى إن نظام الحكم الذي قام في فرنسا طيلة حياة الجمهورية الرابعة يعد من الأسباب الأساسية في ضعفها وعدم استقرارها السياسي المزمن بين 1946 -1958،وهو النظام البرلماني يتميز بتفوق السلطة التشريعية، وتبعية الحكومة السلطة التنفيذية لان الثانية لا يمكن أن تصل إلى الحكم وتبقى فيه إلا بثقة الأولى البرلمان، كذلك من سمات هذا النظام ضعف الصلاحيات المخولة لرئيس الحكومة لأنه لا يمارسها إلا بموافقة البرلمان[2].

وهكذا جاءت نهاية الجمهورية الرابعة على هذا النحو لتتيح للجنرال شارل ديغول فرصة ذهبية للانتقام من النظام البرلماني الهش[3]،ووصوله إلى الحكم يوم 1جوان 1958[4].

نستنتج مما سبق أن حركة التمرد13ماي 1958وسقوط الجمهورية الرابعة تعتبران من ظروف التي أدت بعودة ديغول للحكم.

---

[1]- ينظر الملحق :رقم 02.

[2] – صالح بالحاج : **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث، الجزائر ،2008، ص79-80.

[3] – محمد عباس : **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية1954–1962**، دار القصبة، الجزائر،2007ص271

[4]–صالح فركوس: المرجع السابق، ص 274.

المبحث الثاني: دستور الجمهورية الخامسة:

لقد أعطى ديغول لفرنسا دستورا جديدا حاول من خلاله إعطاء التوازن للدولة وأنهى به الجمهورية الرابعة لتقوم مقامها الجمهورية الخامسة .

في الوقت الذي كانت فيه الجمهورية الخامسة بقيادة الجنرال ديغول تستخدم سلاح القوة والقمع والترهيب كانت تسعى لاستعمال أسلوب الترغيب ،حيث دعا ديغول الشعب الجزائري إلى الاستفتاء حول الدستور الفرنسي الخاص بالجمهورية الخامسة في 28سبتمبر1958[1].

وطلب فيه من الشعب الفرنسي أن يصوت على سياسته الجديدة المتمثلة في سيادة الشعب وخضوع العسكريين للمدنيين واحترام حقوق جميع الأفراد، وحرية تقرير المصير لجميع الشعوب وإيجاد حل تفاوضي للمشكل الجزائري[2]، بهدف إبقاء الاستعمار الفرنسي بالجزائر حيث قامت السلطات الفرنسية في سبيل ذلك بنقل الجزائريين بالقوة إلى مراكز الاقتراع لإجبارهم على التصويت بنعم[3].

وكانت نتائج الاستفتاء طبقا لما نشرته الصحافة الفرنسية آنذاك، 76% من مجموع الناخبين الفرنسيين، و96% من مجموع الذين شاركوا في عملية التصويت على الدستور الجديد ،وهذا يعني حصول الجنرال ديغول على تأييد المطلق لسياسته الجديدة من طرف الشعب الفرنسي[4].

حيث أعلن ديغول بعد الاستفتاء أن الاقتراع عن الدستور اظهر ثقة الجزائريين ورغبتهم في البقاء فرنسا[5].

---

[1]– صالح فركوس: **تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي المقاومة المسلحة 1962–1954**، دار العلوم، عنابة، 2012، ص 428.

[2]– عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 517.

[3]– سعيدي وهيبة: **الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954–1962**، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص 141.

[4]– عقيلة ضيف الله: **التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954–1962**، ط1، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 237.

[5]– صالح فركوس: **تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي المقاومة المسلحة 1962–1954**، المرجع السابق، ص 428.

وتسلم السلطة لرئاسة الجمهورية الفرنسية الخامسة في 01جانفي1958[1].

بعد المصادقة على الدستور الجديد ونجاحه يكون ديغول قد دشن الجمهورية الفرنسية الخامسة التي نشأت على أنقاض الجمهورية الرابعة ومباشرته لمهامه كأول رئيس للجمهورية الفرنسية الجديدة.

[1]– عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 380.

من خلال ما سبق ذكره في هذا الفصل توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن حركة التمرد 13ماي 1958وتدهور الأوضاع في فرنسا وضغط المستوطنون أدى إلى سقوط الجمهورية الرابعة.
- تعد الأوضاع المتدهورة في فرنسا وتصاعد انتصارات الثورة ومناداة المستوطنون بإبقاء الجزائر فرنسية سببا رئيسيا لمجيء الجنرال ديغول ووصوله إلى الحكم في 1جانفي1958.
- بعد المصادقة على الدستور الجديد ونجاحه يكون ديغول قد شن الجمهورية الفرنسية الخامسة التي نشأت على أنقاض الجمهورية الرابعة.

الفصل الثالث:
سياسات ديغول ومواقف المستوطنون.

المبحث الأول: سياسة ديغول في الميدان السياسي وموقف المستوطنون

المبحث الثاني: سياسة ديغول في الميدان العسكري وموقف المستوطنون.

المبحث الثالث: سياسة ديغول في الميدان الاقتصادي وموقف المستوطنون.

المبحث الرابع: مبدأ تقرير المصير وموقف المستوطنون.

بعـد وصـول ديغـول للسـلطة اثـر انقـلاب 13 مـاي 1958، شـرع في تطبيـق سياسـته الاسـتعمارية مـن اجـل القضـاء على الثـورة التحريريـة حيـث قـام بجملـة مـن المشـاريع السياسـية والاقتصادية والعسكرية لتطويق الثورة، إلا انه لم يفلح في ذلك بفعل تمسك الشعب بثورته ومطلبه الوحيـد هـو الاستقلال لكـن هـذه السياسـات المنتهجة رفضـت مـن طرف المستوطنون. ومـن هـذا المنظور سنتطرق في هـذا الفصل إلى سياسات ديغول في الميدان السياسي والعسكري والاقتصادي وموقف المستوطنون منها .

وقد قسمنا فصلنا هذا إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: سياسة ديغول في الميدان السياسي وموقف المستوطنون منها.

المبحث الثاني: سياسة ديغول في الميدان العسكري وموقف المستوطنون منها.

المبحث الثالث: سياسة ديغول في الميدان الاقتصادي وموقف المستوطنون منها.

المبحث الأول سياسة ديغول في الميدان السياسي ومواقف المستوطنون منها:

سلم الأبطال أو الشجعان 23أكتوبر1958: مضمونه وأهدافه.

إثر اتساع نطاق الثورة وتزايد انتصاراتها لجأ ديغول إلى مناورات سياسية كان من بينها ما سماه بسلم الشجعان الذي عبر عنه في خطاب وجهه للمجاهدين يطلب منهم إلقاء السلاح والكف عن الحرب.

1- مضمون سلم الأبطال:

هو مشروع عرضه ديغول في ندوة صحفية[1]عقدها يوم 23أكتوبر1958م[2]، طالب فيه أفراد جيش التحرير بالاستسلام ورفع الراية البيضاء، والعودة إلى ذويهم والى أعمالهم[3].

يتمثل مضمونه في دعوة عناصر جيش التحرير إلى إلقاء السلاح وتسليم أنفسهم إلى أقرب مركز لجيش الدرك أو الشرطة ودعوة القيادة السياسية بالخارج للتوجه إلى باريس لتصفية إنهاء الحوادث، وبصورة موجزة فان مبادرة ديغول هذه مضمونها مطالبة الثوار الجزائريين بالاستسلام، وهو استسلام مزدوج احدهما عسكري يجري على الأرض الجزائرية، ولأخر سياسي يجري في العاصمة الفرنسية باريس[4].

2-أهداف سلم الأبطال:

من خلال ما سبق تتضح لنا الأهداف الحقيقية لمشروع سلم الشجعان وتتمثل في ما يلي:

- القضاء على الثورة وزرع الخلافات والانقسامات بين قياداتها[5].
- إفراغ الثورة من محتواها وتشويهها عالميا وتمزيق صفوف المناضلين.
- تقسيم قادة الثورة إلى عسكريين وسياسيين لتكريس الصراع بينهم[6].
- ربح الوقت لإضعاف الروح المعنوية للثوار.

1- بشير بلاح، المرجع السابق، ص97 .

2- وهيبة سعيدي، المرجع السابق، ص 141.

3- بشير بلاح: المرجع السابق، ص 97.

4- عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958- جانفي 1960، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص88.

5- عمر بوضربة: المرجع نفسه، ص 89.

6 - خولة بركاوي ، سعاد لوصيف: المرجع السابق، ص ص 69-70 .

- السعي لإغراء المجاهدين بتحسين ظروفهم ومحاولة إبعادهم عن هدفهم المنشود الذي يحاربون من أجله وهو الاعتراف بالحرية وبالتالي سعي ديغول للقضاء على الثورة الجزائرية التي أرهقت فرنسا وتسببت في أزمات عصفت بها في كل النواحي[1].

3- موقف المستوطنون من سلم الشجعان:

اعتبر المستوطنون الأوربيون سلم الشجعان تنازل أوضح فيه ديغول نيته للتفاوض مع جبهة التحرير وهو الأمر الذي لم يقبلوا به، علاوة على ذلك شعر الأوربيون بأن ديغول لايهتم إلا بالعرب ولا يتكلم إلا عنهم[2] .

نستنتج مما سبق ذكره أن سياسة ديغول في الميدان السياسي والمتمثلة في مشروع سلم الشجعان قد باءت بالفشل لأنها لقيت معارضة من طرف الجزائريين والمستوطنون معا.

[1] - حمزة شعانبية: **منظمة الجيش السري الفرنسي O-A-S، وموقفها من الثورة التحريرية 1961-1962**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ عام، إشراف النوي بن مبروك، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8ماي 1945، قالمة، 2015-2016، ص 31.

[2] - حسينة حماميد: **المستوطنون الأوربيون والثورة الجزائرية1954-1962**، ط1، منشورات الحبر، الجزائر، 2007، ص 170.

المبحث الثاني: سياسة ديغول في الميدان العسكري وموقف المستوطنون منها:

- مخطط شال 4 فيفري 1959
- المحتشدات

بالتزامن مع تطبيق سياسته في الميدان السياسي لجأ ديغول إلى الضغط العسكري على الثورة وعلى المواطن حتى يستجاب لندائاته المختلفة وذالك من خلال مخطط شال والمحتشدات

أولا: مخطط أو برنامج شال[1] :

تبعا لما وقع في سنة 1957 في مدينة الجزائر عندما اقتحم "الجنرال ماسو" بجيشه قلب العاصمة وتسرب إلى صفوف المناضلين تمكن نوعا ما من تفكيك نظام جبهة التحرير في المدينة وضع "الجنرال شال" بدوره مخططا عسكريا [2]، عرف بمخطط شال أو برنامج نسبة إلى الجنرال شال قائد القوات الفرنسية في الجزائر[3]، ويهدف هذا المشروع إلى القضاء على الثورة، وضربها بقوة عن طريق العمليات العسكرية الكبرى في كل الولايات بالداخل وعزلها عن قاعدتي الإمدادات عبر الحدود الشرقية والغربية بتدعيم خط موريس بخط شال المكهرب

---

[1]-**مخطط شال**، مخطط عسكري جديد جاء الجنرال شال قائدا عاما للقوات الفرنسية بالجزائر ومعه مخططا عسكريا مكثفا ومطورا ماديا وبشريا، عرف هذا المخطط باسمه " مخطط شال "، الذي يدخل في نطاق سياسة(الجنرال ديغول العسكرية التي انتهجها للقضاء على الثورة الجزائرية بداية سنة 1959 .أثناء نيابته للجنرال صالان، أخذ ينتقل في الجزائر طوال وعرضا، فخلال شهرين من المعاينة الميدانية في الجبال والغابات، وفي المناطق العسكرية المحرمة والمناطق الثائرة لاطلاع على مجريات الحرب فيها والأساليب المتبعة لإدارتها، استطاع أن يدون الملاحظات والأفكار والمعلومات حول حالة العامة للجزائر ولاسيما العسكرية منها يشمل جميع الجوانب. و ، حيث أعد بعد هذا العمل مخططا عسكريا يذكر في هذا الصدد الجنرال شال خلال زياراته الميدانية فيقول:" لقد صدمت خلال زياراتي لنواحي الجزائر، وبما يسمى بالمناطق المحرمة، هي محرمة على من ؟ ليس على الثوار على أية حال، لقد استوحيت مخططي من هذه المناطق بالذات، إذ أنها منطلق الثوار إلى السهول بهدف نصب كمائنهم، ولذا يجب بقاؤنا واستقرارنا فيها، وهو ما يتطلب وجود جيش كبير . "وتذكر بعض الكتابات الفرنسية والجزائرية أن الجنرال صالان هو من وضع هذا المخطط، وأن الوقت لم يسعفه لتنفيذ مخططه، أو أنه لم يلق الدعم الذي لقيه الجنرال شال في مهمته هذه

[2] – زهير إحدادن: **المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962**، ط 1، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 62.

[3] – عمار قليل: **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج 2، دار العثمانية، الجزائر، 2013، ص 167.

والمزود بأحدث أجهزة الإنذار[1]، وعرض المخطط على "الجنرال ديغول" الذي أعطى موافقته على تنفيذه في الحين وبدأ العمل به في شهر مارس 1959 واستمر إلى بداية سنة 1960[2].

كان الجنرال "شال" قد سطر برنامجه وحدد الخطة الهجومية لتطبيق العمليات العسكرية الكبرى بهدف تحقيق التهدئة بالولايات التالية: تهدئة الولاية الخامسة ثم جبال الونشريس بين الولاية الرابعة والخامسة، فجبال الظهرة وطريق الاتصال بين الولايات الأولى والثانية والثالثة، وأخيرا تهدئة الولاية الثانية[3].

وهكذا انطلقت عبر كامل الوطن سلسلة من العمليات العسكرية غير المسبوقة اختار لها العدو أسماء براقة مثل:

- الحزام " courroie " بغرب البلاد[4]، وقد استغرقت هذه المرحلة بين أول فيفري و 9أفريل1959[5].
- الشرارة " Etincelle " بالأوراس [6]، وقد استغرقت هذه المرحلة فترة ما بين أفريل وماي 1959[7].
- المنظار" jumelle " ببلاد القبائل [8]، وقد كان من المقرر أن تستغرق هذه الحملة صيف 1959م بأكمله[9].

---

[1] – عبد المالك بوعريوة: **العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية الجزائر1954م – 1962**م، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في التاريخ المعاصر، إشراف شاوش حباسي، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005-2006 ، ص 128.

[2]– زهير إحدادن: المصدر السابق، ص 62.

[3] – عقيلة ضيف الله: **التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962**، ط 1، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 383.

[4] – مصطفى بن عمر: **الطريق الشاق إلى الحرية،** طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دارهومة، الجزائر، 2007، ص 237.

[5]– **المجاهد**: ج 2 ، العدد 55، ص 5.

[6]– مصطفى بن عمر: المصدر السابق، ص 237.

[7]– **المجاهد:** المصدر السابق، ص 5.

[8]– بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصرمن 1830 إلى 1989**، ج 2، دار المعرفة، الجزائر، 2006 ، ص 78.

[9] – **المجاهد**: المصدر السابق، ص 5.

- التاج " courroie " بوهران [1] ، وقد استغرقت هذه الفترة شهر جوان وشطرا من شهر جويلية [2] .

- الأحجار الكريمة: "pierreses précieuses"على جبال قسنطينة[3].

وقد كان من المقرر أن يقع البدء في هذه العملية في الشطر الأول من فصل الخريف أي قبل اشتداد البرد[4] .

وخلال تطبيق خطة شال بلغ القمع البوليسي الفرنسي أقصاه بالمدن والقرى والجبال[5]، لكن جيش التحرير الوطني قام بمواجهة برنامج شال، واتبع خطة تمثلت في عدم الرد السريع، لأنه فضل أن يعرف طبيعة عمليات شال الجديدة، ليكون فيما بعد أقدر على مواجهتها[6]، وقد ألحق هذا البرنامج ضررا بجيش التحرير فقد عرقل نشاطه ، وعزله عن شعب مما تسبب في كثير من المتاعب وفقد الجيش عددا كبيرا من جنوده ، وفقد كذلك كمية كبيرة من الأسلحة ولكن رغم كل هذا يعتبر الجيش منتصرا لان المخطط لم يحقق هدفه في النهاية[7].

أسباب فشل برنامج شال: يرجع هذا الفشل إلى عدة عوامل وهي:

1 – أن جيش التحرير له جهاز استعلامات محكم، يمكنه من الانسحاب من المنطقة المحاصرة في الوقت المناسب وترك الفراغ في وجه الجيوش الفرنسية، وعندما لا يجد الجيش الفرنسي جيش التحرير في تلك الجهة يتوهم أنها جهة خالية من الثورة وان تهدئتها قد نجحت.

2–عندما لا يواجه الجيش الفرنسي جيش التحرير في المنطقة المحاصرة ، يعمد إلى إلقاء النشاط الثوري على السكان والانتقام منهم، وهؤلاء الضحايا المدنيون هم الذين تقدمهم البلاغات الفرنسية على أنهم خسائر جيش التحرير.

---

[1] – بشير بلاح: المرجع السابق، ص 78.

[2]– **المجاهد**: المصدر السابق، ص 5.

[3]– عبد القادر خليفي: **محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830–1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.ص 142.

[4]– **المجاهد**: المصدر السابق، ص 5.

[5] – عمار قليل، المصدر السابق2013، ص 203.

[6] – محمد لحسن أزغيدي: **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطنية 1956–1962**، دار هومه، الجزائر، 2009، ص 199.

[7] – زهير إحدادن، المصدر السابق ص 63-64.

3-باستطاعة جيش التحرير الوطني أن يواجه القوات الفرنسية أحيانا أو الانسحاب من طريقها ، يفضل خفة حركته وسرعة تكيفه مع الظروف[1].

ثانيا: المحتشدات: كانت عبارة عن سجون في العراء يرحل إليها سكان الجبال وأبناء الريف ويحتشدون في مناطق تحت الرقابة الشديدة، وذلك بهدف عزل الجماهير الشعبية عن جبهة التحرير الوطني ،وتضييق الخناق عليها[2] بحرمانها من المال و التموين ،ولكن الحقيقة كانت عكس رغبات العدو. فأخبار تحركات العدو كانت تأتي من المحتشدات عن طريق اللجان السرية التي كونها جيش التحرير الوطني داخلها ،والتي كانت حلقة الوصل الفعالة وبقيت الجماهير الشعبية لصيقة بثورتها رغم الظروف الحياتية الصعبة من جوع وبرد واعتداءات على الحرمات واغتيالات. وعلى غرار ما كان يحدث في محتشدات القل – جيجل– ميلة – قالمة – سكيكدة – عنابة [3].

وكانت القوات الفرنسية تقوم بتهجير سكان الريف من مساكنهم وتجميعهم في محتشدات قريبة من مراكزها العسكرية ،حتى تضمن الفصل التام بين الشعب وجبهة التحرير ولقد عانى أبناء الريف الجزائري الألم و الجوع والمرض ،وتعذيب المستعمر فقد جاء في تقرير أحد الموظفين الفرنسيين في أفريل 1959 ما يلي: "في إحدى المراكز التي زرناها وجدنا أن توزيع المواد الغذائية ...قد انقطع منذ شهر ونصف، كما أن بقية أشكال الإعاشة من ملابس و خدمات اجتماعية تتعرض هي أيضا للتوقف والانقطاع بلا سبب وبدون سابق إعلام[4]".

وبهذا الأسلوب عملت فرنسا الاستعمارية، على إيجاد تقنية جديدة لتعذيب الشعب الجزائري وهي الموت البطيء لجعله في محتشدات يعيش أقسى أنواع الحياة بؤسا[5]، ففي هذه الأخيرة كانت الظروف متدنية ومزرية للغاية يمكن وصفها ب "المعتقلات العقابية " حيث تنعدم فيها أدنى شروط

---

[1] – **المجاهد**: ج2 ، العدد 42، ص 7 .

[2]– علي كافي :**مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946_1962)**،دط، دار القصبة للنشر والتوزيع ، الجزائر،1999، ص297.

[3]– نفسه، ص298.

[4]– محمد لحسن أزغيدي: مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني الجزائري 1956_1962،المرجع السابق ص202.

[5]– نفسه، ص203.

الحياة ،بالإضافة إلى المجاعة ،الأمراض والأسلاك الشائكة وقد أدت هذه الظروف إلى وفيات متفاوتة[1].

ورغم كل ذلك إلا أن الثورة استطاعت أن تتسرب إلى داخل المحتشدات، وذلك بفضل المرأة الجزائرية، التي مارست دورا كبيرا في تأسيس الخلايا السياسية ، وربط الاتصال بجيش التحرر ،فكانت النساء اللواتي يستخدمهن الجيش الفرنسي لغسل ملابس جنوده كانت تستولي على الكثير من الملابس، وترسلها إلى الجيش التحرير، وتهرب المئونة والذخيرة باستمرار، إضافة إلى تدبير هروب الشبان و انضمامهم إلى جيش التحرير . وبفضل النضال الموحد، استطاعت جبهة التحرير الوطني أن تتحدى أساليب المستعمر وتدخل إلى المستعمرات وتنظم الشعب هناك[2].

مما سبق نستنتج فشل برنامج شارل أما بالنسبة للمحتشدات فرغم الأوضاع المتدهورة فيها وتفشي الأمراض والمجاعة وانعدام سبل الحياة فيها إلا أن هذا لم يمنع الثورة من الدخول إلى داخلها ومواجهة العدو الفرنسي ويرجع الفضل في ذلك إلى المرأة بشكل أساسي فقد لعبت دورا مهما في ربط الاتصال بجيش التحرير وتأسيس الخلايا السياسية هناك.

[1]- محمد تقية: الثورة الجزائرية المصدر، الرمز و المآل، دار القصبة، الجزائر، 2010، ص182.

[2]- محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص204.

المبحث الثالث: سياسة ديغول في الميدان الاقتصادي وموقف المستوطنون منها:

بالتوازي مع سياسات ديغول في الميدانين السياسي والعسكري في الجزائر، اعتقد ديغول كغيره من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر أن المشكلة في الجزائر اقتصادية ويمكن أن تحل ببرنامج إصلاحي حقيقي و أعلن عنه في تصريحاته وندواته والمتمثل في مشروع قسنطينة 3أكتوبر1958.

مشروع قسنطينة 3 أكتوبر1958مضمونه ، أهدافه، الانتقادات التي وجهت له:

بعد أن فشلت كل الخطط الاستعمارية لتصفية الثورة، لجأ ديغول إلى خطة جديدة، لعله يحقق بها ما فشل فيه غيره، حيث أن كل حكومة فرنسية كانت تصل إلى الحكم، تأتي بخطة تزعم أنها تصلح ما أفسدته سابقتها ، بدعوى أن الشعب الجزائري ثار من أجل إصلاح وضعه الاجتماعي، تحت ظل الاستعمار، وهذا ما كان يدعيه ديغول، حيث أنه لدى زيارته لقسنطينة أعلن عن الرقي الاجتماعي والاقتصادي الموعود، كما فعل زملاؤه السابقون[1]، وتمثلت الخطة في مشروع قسنطينة وهو حل اقتصادي واجتماعي مزعوم عرضه ديغول يوم 3 أكتوبر1958م بقسنطينة أثناء زيارته الثانية للجزائر[2]، من ساحة لابريش وهو مخطط خماسي 1959-1963[3].

1-مضمون المشروع:

- توزيع 250 ألف هكتار من الأراضي الزراعية على الفلاحين الجزائريين المسلمين.
- إقامة قاعدة للصناعة الثقيلة وأخرى للصناعة الخفيفة.
- توفير مقاعد دراسية لثلثي البنات والبنين، وبناء المدارس ومراكز الصحة، وغيرها من التجهيزات الاجتماعية[4].
- -بناء 200 ألف مسكن لإيواء مليون شخص[5].
- تسوية المرتبات والأجور في الجزائر مع مرتبات وأجور فرنسا[6].

---

[1] – محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق،ص 193.

[2] – بشير بلاح، المرجع السابق، ص 97.

[3]– محمد عباس، المرجع السابق ص 642.

[4] – صالح فركوس: **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 814 ق – م،1962م**، دار العلوم، عنابة ، 2002، ص 278.

[5]– المجاهد: ج 2، العدد 53، ص 4.

[6] – نفسه: ص 4.

- إعطاء مناصب إدارية للجزائريين[1].

2- أهداف المشروع:

أ-**الأهداف الظاهرة**: والتي أعلنت عنها الحكومة الفرنسية وتمثلت في الآتي:

- ضمان زيادة الدخل الوطني الجزائري بنسبة 7.5 في المئة.
- تطوير الجزائر صناعيا "حتى يمكن القضاء على تخلف قرون وحتى تصبح الجزائر قادرة على مسايرة العا لم.

-القضاء تدريجيا على الفروق في مستوى المعاشي بين الجزائر وفرنسا وضمان مستقبل تعايش سلمي بين الأوروبيين والجزائريين[2] .

ب- الأهداف الخفية:

- محاولة صرف الشعب الجزائري عن الثورة وامتصاص غضبه تجاه الاستعمار.
- محاولة تصوير الثورة على أن أسبابها كانت اقتصادية واجتماعية[3].
- خلق طبقة برجوازية جزائرية موالية لفرنسا .
- إدماج الجزائر سياسيا في فرنسا بعد إدماجها اقتصاديا[4].

3- الانتقادات التي وجهت للمشروع:

وجهت للمشروع عدة انتقادات ومنها ما ورد بمجلة المجاهد " الطبعة الفرنسية عدد 45 الصادر في 6 جويلية 1959 "، فقد كتبت المجلة مقالا بعنوان مشروع قسنطينة سراب ومستحيلات وتناولت فيه المشروع بنقد ، ورد فيه أن هذه الوعود الخمسة التي بذلها ديغول لا يمكن إنجازها للأسباب الآتية:

1-لايمكن القيام بالإصلاح الزراعي الوارد في المشروع وذلك ل:

ا -عدم إمكانية القيام بتنفيذ الإصلاح الزراعي مع وجود حالة الحرب.

---

[1]- محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 194.

[2]- محمد عباس: **الثورة الجزائرية من الفكر إلى النصر**، ط 2 ، دار هومه، **الجزائر**، 2014، ص 251.

[3]- صالح فركوس: **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 814ق-م**، 1962، المرجع السابق، ص 278.

[4]- عزالدين سايح ، المرجع السابق، ص 149.

ب- وجود مانع قانوني وذلك لان المشرفين على تنفيذ الإصلاح وسادة الاستعمار بالجزائر قد أجروا خططا وشروطا تمنع من إجراء الإصلاح الزراعي وتؤدي إلى إرجاء التنفيذ.

ج- عدم تدرب الجزائريين الذين يزرعون بطريقة بدائية على الزراعة بالطرق الحديثة التي تتطلبها الزراعة في أراضي الإصلاح.

2- ينص المشروع على إنشاء 200 ألف مسكن خلال السنوات الخمس أي بمعدل 40 ألف مسكن في كل سنة مع احتياجات الجزائر السنوية من المساكن قبل الحرب كانت تتمثل في ضرورة بناء 80 ألف مسكن جديد كل سنة، وذلك بسبب تزايد السكان وتكاثر النسل، كما يلاحظ أن السلطات الفرنسية قد هدمت في الحرب مساكن الجزائريين[1].

3- لا تستطيع الحكومة الفرنسية أن تقوم بتعليم أبناء الجزائر لأنها لاتسيطر على معظم الأراضي الجزائرية كما أن مباني المدارس قد تهدم اغلبها بفعل الحرب، كذا عدم كفاية عدد المعلمين الذين نقص عددهم بسبب حالة الحرب ، وهذا بلا شك يؤثر في مستوى التعليم.

4- مسألة مساواة أجور الجزائريين بأجور الفرنسيين في فرنسا هي أمر على ورق فقط لأن معظم العمال في الشركات التجارية بالجزائر ووهران وعنابة فرنسيون وحتى الآن ورغم مرور أكثر من ثمانية شهور على مشروع قسنطينة فلم تحدث أي محاولة للتسوية لأن أجر العامل الجزائري في هذه الشركات أقل من أجر العامل الفرنسي بكثير.

5- أما بخصوص خلق وظائف جديدة عن طريق إنشاء الصناعات الجديدة وفتح أبواب الوظائف العامة أمام المسلمين فهو وعد كاذب، فقد مرت ثمانية شهور بعد خطاب قسنطينة وأقيمت خلالها سبعون منشأة جديدة حيث كانت تتمتع بمساعدات مالية وامتيازات ضرائبية كبيرة، والمعروف أن فرنسا كانت تريد عن طريق هذه الشركات أن تثبت اقتصادها بالجزائر، كما يلاحظ أن هذه الشركات قد أنشأت مشروعات استقلالية لا هم لها إلا الربح فقط، ولا تستهدف تدعيم الاقتصاد في الجزائر[2].

[1] - سعود الجزائري: **مشاريع ديغول في الجزائر**، الدار القومية، القاهرة، ص ص 15-16.

[2] - سعود الجزائري: المرجع السابق، ص 17.

4- موقف المستوطنون من مشروع قسنطينة:

لقي معارضة من طرف المعمرين لأنهم لا يسمحون أبدا أن يصبحوا في درجة مساوية للجزائريين لشعورهم دائما بأنهم هم السادة[1].

نستنتج مما سبق ذكره أن ديغول قد فشل في تطبيق سياسته الاقتصادية المتمثلة في مشروع قسنطينة الذي كان يسعى من خلاله إلى إغراء الشعب الجزائري للتخلي عن مساندة الثورة لكن أهدافه فشلت بسبب تفطن جبهة التحرر الوطني لأبعاده السياسية ومعارضة المستوطنين له وتردد المستثمرين الفرنسيين والأجانب .

[1]- أزغيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص 195.

المبحث الرابع: إعلان مبدأ تقرير المصير و الموقف منه:

إن النضال البطولي للشعب الجزائري والضغط المتزايد على العدو ، ألزم الجنرال "ديغول "باقتراح إجراءات ملموسة لحل القضية الجزائرية التي أصبحت تكلف فرنسا أكثر فأكثر وتهدد كيانها ووحدتها الوطنية ،وهو ما جعل ديغول يقتنع بعدم إمكانية التغلب على الثورة والقضاء عليها عسكريا ،لذلك أعلن مشروعا لحل المسالة الجزائرية .

1-إعلان مبدأ تقرير المصير: ألقى الجنرال ديغول في ليلة 16سبتمبر 1959م، على الساعة 08:00 خطابا خلال نشرة الأخبار، أعلن فيها عن إعطاء الجزائر حق تقرير المصير وقد جاء هذا الخطاب خلال انعقاد الدورة الرابعة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة المقبلة على مناقشة القضية الجزائرية المدرجة ضمن جدول أعمالها، لهذا فان أول هدف توخاه "ديغول" لمبادرته الجديدة هو كسب الرأي العام العالمي[1].

2- مضمونه: تضمن خطاب ديغول ثلاثة خيارات أو حلول للمشكل الجزائري اقترحها الجنرال، وتتمثل في :

ا- الإدماج: ويقصد به المساواة في الحقوق والوجبات بين جميع سكان الجزائر أوربيين ومسلمين وسيتم فتح أبواب كل الوظائف السياسية ،الإدارية ،القضائية و حتى الوظائف الحكومية ،هذا ما يتيح للجزائريين التمتع بجميع المزايا و الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون أنفسهم في فرنسا ، وهي المطالب التي طالما نادا بها دعاة المساواة والإدماج من الجزائريين منذ الثلاثينات[2].

ب- الاتحاد الفيدرالي: تكوين حكومة جزائرية تتشكل من وزراء جزائريين، وهذا ما قصده ديغول بقوله " أن يحكم الجزائريون من طرف الجزائريين ،بمساعدة فرنسا في إطار اتحاد وثيق معها ، في مجال الاقتصاد ، الدفاع ، التعليم و العلاقات الخارجية"، ويطبق النظام الفيدرالي داخليا ، بحيث "أن الجاليات الفرنسية والعربية وغيرها من الجاليات التي تسكن وطنا واحد تجد الظروف المواتية لتعيش عيشة هادئة، ويمكن إدراج هذا الحل ضمن "الاستقلال الذاتي" الذي طالبت به حركة أحباب البيان والحرية في الفترة من 1944/03/14 إلى غاية حلها ثم تبناه الاتحاد

---

[1] خولة بركاوي : المرجع السابق ، ص 74.

[2] عمر بوضربة :**تطور الدبلوماسي للثورة الجزائرية (1954-1992)**،دار الإرشاد للنشر و التوزيع، الجزائر، 2013،ص 582.

الديمقراطي للبيان الجزائري بزعامة فرحات عباس بعد تأسيسه سنة 1946 ، لكن الإدارة الفرنسية لم تستجب لمطالبه وها هي تعيد طرحها بعد فوات الأوان[1]

ج-الانفصال عن فرنسا: ومعناه الاستقلال ، وهو الخيار الذي كان ديغول يحاول استبعاده وحذر الجزائريين منه وإنذار وتهديد هذا الأخير كان يتضمن ويؤكد عزم فرنسا تقسيم الجزائر بين المسلمين والأوربيين إذا ما اختار الجزائريون الانفصال عن فرنسا [2].

3-**نتائجه:** بمجرد الإعلان الرسمي المنصوص عليه في المادة 27 من تقرير المصير يبدأ بتنفيذ الأعمال المنصوص عليها :

- تمت المصادقة على حل الاستقلال والتعاون.
- استقلال الجزائر يتم الاعتراف به حينا من طرف فرنسا.
- تحويل الصلاحيات يتم في الحين .
- تصبح القوانين المنصوص عليها في التصريح العام والتصريحات التي ستحلق بها نافذة المفعول في الوقت نفسه وتنظم الهيئة التنفيذية المؤقتة في ظرف ثلاثة أسابيع بعد الاستفتاء
- إجراء انتخابات لتعيين المجلس الوطني الجزائري الذي ستحول له السلطات.

4:موقف المستوطنون منه:

لقد كان 16سبتمبر 1959 بالنسبة للمستوطنون عبارة عن قنبلة انفجرت فلقد اعترف ديغول بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم وما كان الإدماج سوى واحد من الاختيارات الثلاثة .وكانت أولى ردود أفعالهم عنيفة و عبر عنها "دي سيريني" في جريدة صدى الجزائر حيث كان مندهشا لكن "روبيرت مارتال" عبر بسخط واحتقار على الاختيار الأول الذي هو الانفصال وقال بأنه إهانة لموتانا وإهانة لكرامة فرنسا ، فلقد صرخ المستوطنون بأعلى أصواتهم بالخيانة والتخلي [3]، ومنذ أن تفوه ديغول بكلمة تقرير المصير وهم في صراع مع الزمن، فبدءوا يتهيئون بالتنسيق مع قادة الجيش للدفاع عن شعارهم "الجزائر فرنسية " ففي

---

[1] نفسه، ص583

[2] نفسه، ص584

[3] حسينة حماميد: المرجع السابق ،ص180

3أكتوبر1959 ، طالبت إحدى عشر جمعية من نواب البرلمان جعل الحكومة ترغم ديغول على التراجع عن تطبيق سياسية تقرير المصير [1].

نستنتج مما سبق أن عملية تقرير المصير كانت تنضوي على أفخاخ متعددة فالجنرال ديغول كان يهدف من وراء مشروعه هذا إلى كسب الرأي العام العالمي والقضاء على شبح الثورة وإبقاء الجزائر فرنسية.

[1] نفسه، ص181

نستنتج من خلال دراستنا لفصل مجموعة من نقاط أهمها :

- باءت سياسية ديغول في الميدان السياسي بالفشل بسبب المعارضة من طرف الثوار والمستوطنون.
- أن سياسية ديغول في الميدان العسكري تميزت بإستراتيجية محكمة (برنامج شارل) إلا انه في الخير باء بالفشل أيضا ، حيث عمل ديغول على حشر سكان الأرياف في المحتشدات بهدف فصل الشعب عن الثورة والقضاء عليها .
- يعد مشروع قسنطينة مشروعا إغرائيا في محتواه كان ديغول يهدف من خلاله إلى هدف مهم وهو عزل الشعب عن الثورة إلا انه فشل في ذلك .

الفصل الرابع:
الصدام المسلح بين الجنرال ديغول والمستوطنين.

المبحث الأول: محاولة الانقلاب أفريل 1961.

المبحث الثاني: نشاط منظمة O-A-S.

المبحث الثالث: مفاوضات الاستقلال.

عرفت الثورة الجزائرية في مرحلتها الأخيرة من 1960إلى1962م،صدامات وصراعات بين الجنرال ديغول والمستوطنون حول إبقاء الجزائر فرنسية، وذلك من خلال التمرد و محاولات الانقلاب ،وتأسيس تنظيمات عسكرية كالمنظمة العسكرية السرية، بالإضافة إلى قبول التفاوض.

وقد تضمن هذا الفصل الصدام المسلح بين ديغول والمستوطنين ونتائجه وهذا ضمن ثلاث مباحث:

المبحث الأول: محاولة الانقلاب أفريل 1961ونتائجها.

المبحث الثاني: نشاط منظمةO-A-S.

المبحث الثالث: مفاوضات الاستقلال وموقف المستوطنين.

المبحث الأول: محاولة الانقلاب أفريل1961ونتائجها.

تعرف محاولة الانقلاب باسم انقلاب الجنرالات التي بادر بها أنصار الجزائر الفرنسية يوم 22أفريل 1961ضد حكم ديغول.

قام جنرالات فرنسا في الفترة الممتدة من 22إلى 26أفريل1961[1]بمحاولة انقلاب وتمرد عسكري في الجزائر على سياسة ديغول قاده مجموعة من الجنرالات المتقاعدين وهم:

- الجنرال "راوول صالان" : القائد الأعلى للقوات المسلحة في الجزائر سابقا.
- الجنرال "أندري ماري زلر": المفتش العام للقوات المسلحة البرية في الجزائر سابقا.
- الجنرال "موريس شال": القائد الأعلى للقوات المسلحة الفرنسية في الجزائر سابقا.
- الجنرال "إدموند جهود": القائد الأعلى للقوات الجوية سابقا[2].

في 22-4-1961 استولى الجنرالات الأربعة على القيادة العليا والسلطة في الجزائر وقاموا بإلقاء القبض على الجنرال المنتدب والوزير الفرنسي للمواصلات "روبير بورون" الذي كان في زيارة إلى الجزائر[3]، حيث انضم إليهم الجنرال "غورو" قائد جيش قسنطينة، والجنرال "بيغو" قائد طيران الجزائر، والجنرال "بوتي" مساعد القائد العسكري في الصحراء، والجنرال "غاردي" الذي كان مفتشا للدرك[4].

وقد جاء رد الجنرال "ديغول" على ذلك في اليوم التالي في خطاب صارم دعا فيه الجيوش والموظفين إلى معارضة الانقلاب والتصدي لهؤلاء المجازفين المغامرين، وأسرع بإرسال العديد من المندوبين إلى الجزائر، ومن بينهم السيد جوكص وزير الجزائر، لاتخاذ الإجراءات اللازمة[5].

وفي مساء الاثنين 24أفريل قرر الجنرالات الأربعة، الظهور على شرفة دار الحكومة حيث دعي السكان للاستماع إلى خطابهم، كما أعلن" شال " أنهم هنا للقتال وتحمل الأذى، والموت إذا

---

[1]- عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية1962**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997 ص529.

[2]- عبد المجيد عمراني: **جان بول ساتر والثورة الجزائرية**، مكتبة مدبولي للنشر، الجزائر، دون سنة نشر، ص133.

[3] - سعد دحلب: **المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر**، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، منشورات دحلب، دون بلد النشر، 2007، ص120

[4] - شارل ديغول: **مذكرات الأمل والتجديد1958-1962**، ترجمة سموحي فوق العادة، مراجعة أحمد عويدات ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1970،ص120.

[5]- سعد دحلب: **مهمة منجزة من اجل استقلال الجزائر**،المصدر السابق، ص128.

اقتضى الأمر"، ورغم أن الجمهور صفق لهم، فإن القلق مازال مسيطرا على هذه الفئة من الفرنسيين الأصليين[1].

وبعد أربعة أيام اخفق هذا العصيان[2]، حيث استطاع "ديغول" أن يخمد الثورة التي بدأت ضد سياسته الجزائرية وانتهى هذا الانقلاب العسكري بالفشل[3].

ومن نتائج محاولة الانقلاب نجد:

- أن الجنرال "ديغول" أصبح قائدا وبطلا عسكريا ناجحا.
- استسلام الجنرال "شال" والجنرال "زلر".
- هروب الجنرال "صالان" والجنرال "جهود"[4].

مما سبق ذكره نستنتج أن محاولة الانقلاب التي كانت بقيادة الجنرالات الأربعة "شال"، "صالان"، "زلر"، "جهود" الذين كانوا يدافعون عن جزائر فرنسية–إلى جانب التصدي لسياسة ديغول ومحاولة الإطاحة بنظامه– باءت بالفشل بسبب ديغول الذي قرر استثمار نجاحه في مواجهة حركة 22أفريل الانقلابية .

[1] – شارل ديغول: المصدر السابق، ص123.

[2] – سعد دحلب: المصدر السابق، ص128.

[3] – عبد المجيد عمراني:**جان بول سارتر والثورة الجزائرية**، المرجع السابق، ص133 -134.

[4] – نفسه، ص134.

المبحث الثاني: نشاط منظمة (O-A-S)

لقد كان فشل انقلاب الجنرالات في أفريل 1961بمثابة انطلاقة جديدة لمنظمة الجيش السري، والتي تعتبر من بين أخطر العقبات التي واجهت الثورة الجزائرية و يطلق عليها O-A-S.

1-تعريف منظمة(O-A-S):

(O-A-S) أصل هذه العبارة فرنسي جاء من ثلاث ألفاظ مختصرة على الطريقة الغربية في تسمية المنظمات والهيئات والأشياء المركبةL'organisation de L'armée secrète، تعني باللغة العربية منظمة الجيش السري[1].

وهي منظمة إرهابية مدنية تأسست في فيفري 1961[2]، تحت رئاسة الجنرال "صالان"[3]،مقرها الرسمي مدريد[4]، نادت بشعار الجزائر المحروقة[5]،وهي متمسكة بفكرة الجزائر الفرنسية[6].

أما بوادر إنشاء هذه المنظمة الإرهابية فكانت سنة 1958حين تمرد "كوتي"، وصعد "ديغول"، ولكنها لم تتأسس رسميا إلا في سنة1961[7].

وهي نتيجة أثر رجعي لمسعى باريس للبحث عن حل معاكس في شمال إفريقيا،لها اعتبارات لا تتطابق إلا جزئيا، مع الجيش والشعوب الأوروبية بالجزائر[8].

2- نشاط منظمة(OAS):

كانت منظمة الجيش السريOAS الفاشية عائقا خطرا في طريق السلام بالجزائر، ومنذ شهري مارس أفريل عام1961 نشرت الإرهاب في الجزائر وفرنسا، وقد جمعت في صفوفها المشتركين في عصياني عام

[1] – عبد المالك مرتاض: **دليل مصطلحات الثورة الجزائرية 1954-1962**،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954،الجزائر،د ت، ص71.

[2] – عمار عمورة: **موجز في تاريخ الجزائر**، ط1، دار ريحانة، الجزائر، 2002، ص 208.

[3] – عبد القادر خليفي: **سياسة ديغول من خلال مذكراته**، د ط، اتحاد الكتاب العرب، سوريا 2006، ص 237.

[4] – عبد المجيد عمراني: **جان بول سارتر والثورة الجزائرية**، المرجع السابق ص 134.

[5] عبد المالك مرتاض: **دليل مصطلحات الثورة الجزائرية1954-1961** المرجع السابق، ص72.

[6] – محمد بن عمورة: **المنظمة السرية المسلحة O-A-S إضرابات وهران 1961-1962**، د ط، دار القدس العربي، العربي، وهران، 2013، ص ص160- 166 .

[7] – عبد المالك مرتاض: المرجع السابق، ص71.

[8] – جون بول كاهن- كلاوس برغن مولر: **جمهورية ألمانيا والثورة الجزائرية 1954-1962**، ترجمة : عبد القادر ليفا، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 390.

1960وعام1961، اللذان قام بهما المستعمرون وكذلك الرجعيين المتطرفين والموالين للفاشية في فرنسا ،وأقامت اتصالا وثيقا مع أحزاب الفاشية الجديدة في أوروبا الغربية وتغلغلت في بعض المصالح في الإدارة الفرنسية في الجزائر، حيث نظم أعضائها تفجير القنابل في المنازل الخاصة وبنايات الدوائر وأرسلوا وسائل التهديد ونهبوا البنوك ومستودعات الأسلحة وبذلوا جهودهم لإثارة الميول العنصرية لدي سكان الجزائر الأوربيين وأثاروا المذابح بالقتل الجماعي الجزائريين دون محاكمة ساعين لإرهابهم بكل الوسائل منها اغتيال المارة في الشوارع في وضح النهار[1].

واستطاعت هذه المنظمة أن تفجر عدة قنابل في نهاية 1961في مقرات الصحف المؤيدة لسياسة ديغول وخاصة الصحف الناطقة باسم اليسار الفرنسي حيث هددت عدة شخصيات سياسية وحربية في كل من الجزائر وفرنسا بالإضافة إلى قتل موزعي البريد[2].

في 1أفريل 1962أعلنت منظمة الجيش السري الإرهابية OAS حربا شاملة ضد الجزائريين في أحياء مدينة الجزائر العاصمة عبر قيامها بسلسلة من العمليات الإرهابية، حيث فجر عناصرها عددا من القنابل بحي بلكور وخربوا المحلات التجارية، وقد نتج عن هذه العمليات قتل وجرح المئات من المواطنين[3].

2- أهداف منظمةOAS:

تهدف هذه المنظمة بالدرجة الأولى إلى:

- الحفاظ على فكرة الجزائر فرنسية والدفاع عن هذا الشعار بكل ما أوتيت من قوة .
- منع تأسيس دولة جزائرية وطنية مستقلة .
- الضغط على الجنرال ديغول رئيس الجمهورية الخامسة من أجل تغيير سياسته .
- تأسيس فروع للمنظمة في فرنسا [4].

---

[1]- فوبليكون وآخرون: **تاريخ الأقطار العربية المعاصر1917-1970**، طبع في الاتحاد السوفيتي، ج2، دار التقدم، موسكو 1986ص ص355-356.

[2]- عبد المجيد عمراني: **جان بول سارتر والثورة الجزائرية**، المرجع السابق، ص 134.

[3]-وزارة المجاهدين: **من يوميات الثورة الجزائرية1954-1962**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، المتحف الوطني للمجاهد1999، 2005، ص ص133-134.

[4]- عبير سعيدان: **منظمة الجيش السري OASنشاطها الإرهابي في الجزائر 1961-1962**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، إشراف ميسوم بالقاسم، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014ص44.

- اغتيال الشخصيات المدنية والعسكرية المؤيدة لسياسة ديغول وجبهة التحرير الوطني[1] .
- أعمال السطو والنهب للبنوك ومصالح البريد .
- خلق جو من الإرهاب المنظم .
- استعمال البث السري الإذاعي.
- تخريب المصالح الجوية [2].

إن منظمة الجيش السريOAS ارتكبت عدة جرائم بشعة في حق الشعب الجزائري حيث استعملت وسائل جهنمية من أجل الدفاع عن أفكارها، ولكن في الأخير انتهى دورها بالفشل.

[1] - نفسه، ص 44.

[2]- نصيرة صوان: **منظمة الجيش السري 1961-1962**: مذكرة لنيل شهادة ليسانس، إشراف محمد داعي، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2016-2017، ص 30.

المبحث الثالث: مفاوضات الاستقلال وموقف المستوطنون :

تعتبر مرحلة المفاوضات بين وفدي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية مابين سنتي 1960-1962مرحلة هامة في كفاح الشعب الجزائري، حيث مرت هذه المفاوضات بأيام صعبة انتهت بالاعتراف بحق الشعب الجزائري في الحرية و الاستقلال.

1-تعريف المفاوضات:

هي التحادث الذي يقع بين طرفين أو متناقضين أو متضادين أو مختلفين من أجل التوصل إلى اتفاق بينهما على ما يختلفان فيه[1].

2- مراحل المفاوضات:

مرت المفاوضات بعدة مراحل أساسية وهي:

أ- المرحلة التمهيدية:

بدأت هذه المرحلة من المفاوضات بلقاء ميلان (Melun)في 25جوان1960،وانتهت بلقاء ليغرانlugrin الذي جرى يوم 20جويلية1961[2].

1- **لقاء مولان: 25-29جوان 1960**: ألقى الجنرال ديغول خطابا في 14جوان1960دعا فيه قادة الثورة للقدوم إلى باريس للتفاوض من أجل إيجاد حل للقضية الجزائرية وإيقاف القتال وقال فيه:"إني أتوجه مرة أخرى باسم فرنسا إلى زعماء الثورة فنحن بانتظارهم هنا لنجد مخرجا مشرفا للقتال الذي ما يزال مستمرا[3]" .

فاستجابت الحكومة المؤقتة لهذا الطلب في 20من نفس الشهر وحدت مدينة مولان الفرنسية للقاء[4] وقامت بإرسال مبعوثين هما: "محمد بن يحي" و"أحمد بومنجل"، فعاملتهما الحكومة الفرنسية على أنهما متمردين وعزلتهما في مقر عمالة مولان من 25إلى29جوان1960، حيث

---

[1] - عبد المالك مرتاض: **دليل مصطلحات الثورة الجزائرية1954-1962**، المرجع السابق،ص81.

[2] رمضان بورغدة: **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962سنوات الحسم والخلاص**، منشورات بونه للبحوث والدراسات، الجزائر،2012، ص418.

[3] - سهام ميلودي: **اتفاقية إيفيان: أسبابها ومضمونها وردود الأفعال - دراسة تحليلية -** ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ تخصص تاريخ حديث ومعاصر، إشراف جيلالي بلوفة عبد القادر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، 2015-2016، ص20.

[4]- محمد لحسن أزغيدي: **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطنية1956-1962**، المرجع السابق، ص263.

حرما من كل الحريات الفردية والزيارات والاتصالات مع الصحافة ...الخ[1]، رغم أن جبهة التحرير الوطني، قد حددت علنا أن مفوضيها لم يأتيا إلا للاتفاق على الشروط المتعلقة بزيارة وفد يرأسه" فرحات عباس "رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية للاجتماع بالحكومة الفرنسية، وقد تبين من حديث "بومنجل" و"بن يحي"، مع مخاطبيهما "روجيه موريس"، الأمين العام للقضايا الجزائرية ، والجنرال "دوغاستن"، أن هذه الشروط تتضمن إجراء مباحثات مباشرة بين "فرحات عباس" و"الجنرال ديغول"[2].

ومنع المفاوضين الذين سيقيمون في فرنسا، وفي العاصمة، أن يستقبلوا ويزوروا من يشاءون ومن أن يدلوا بأي بيانات، أو يعقدوا المؤتمرات الصحفية، وأن يفرج عن كل من" بن بله "ورفاقه المحجوزين في جزيرة أيكس[3]، ليشتركوا في المفاوضات، وقد كان الجواب ينطوي على أن هذه المطالب غير معقولة، ما لم يتوقف القتال والاعتداءات الفردية، وأن الجنرال ديغول لن يتفاوض مع زعيم الثوار بشكل خاص، في الوقت الذي تطلق فيه النار على جنوده[4]، في حين نجد جبهة التحرير في المقابل تندد بشرط القبول بوحدة التراب الوطني وسلام الأرض بما فيها الصحراء، إلا أن الشروط المطروحة خلال المحادثات دفعت بالجنرال ديغول إلى توقيف المفاوضات يوم 29جوان 1960[5].

وانتهى هذا اللقاء الفرنسي الجزائري ، الأول من نوعه بالإخفاق التام[6]، ولم يحقق أية نتيجة لأن الوفد الفرنسي كان يسعى بالدرجة الأولى إلى التفاوض من أجل وقف إطلاق النار وإجبار جيش التحرير على تسليم سلاحه واستعمال ذلك اللقاء كدعاية له بأنا فرنسا ترغب في السلام

---

[1] – يوسف بن خده: **نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات إيفيان**،تع: لحسن زغدار،محل العين جبائلي، مر: عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د س ن، ص ص18-19.

[2] – شارل ديغول: **مذكرات الأمل والتجديد 1958-1962**،المصدر السابق، ص 100.

[3] – نفسه، ص 100.

[4] – نفسه، ص 101.

[5] – فاطمة بوراس ، مروة رحال :**الاتصالات الجزائرية الفرنسية "المفاوضات" 1956-1962**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ عام ، إشراف قرين عبد الكريم، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، قسم التاريخ، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2017-2018، ص 27.

[6] – سعد دحلب: **المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر**، المصدر السابق، ص118.

والحكومة الجمهورية الجزائرية ترفضه[1]، وبعد شهرين من هذه الأحداث بدأت مفاوضات لوسارن[2].

2- لقاء لوسارن20فيفري 1961:

شهدت الفترة المحصورة بين فشل لقاء مولان يوم 29جوان1960،وانعقاد لوسارن تطورات سياسية هادئة أبرزها مظاهرات 11ديسمبر1960م التي كشفت التأييد الشعبي الواسع لجبهة التحرير الوطني،واستفتاء تقرير المصير الذي نظمه ديغول يوم 8جانفي 1961الذي كشف أن جبهة التحرير الوطني تحظى بتأييد الغالبية العظمى من السكان المسلمين[3].

وقع لقاء لوسارن بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسي بمدينة لوسارن بسويسرا في 20فيفري1961[4]،بواسطة" أوليفي لونغ "(Olivier Long)الوزير السويسري المكلف من طرف حكومته برئاسة الجمعية الأوروبية الخاصة بالتبادل الحر[5]، وكان الوفد الجزائري متكونا من"الطيب بولحروف" و"أحمد بومنجل" والوفد الفرنسي من "جورج بنبي دو"(Georges penpidou) و"برونو ديلوس"(Bruno De Leusse)الذين جاءوا بجدول أعمال يتضمن النقاط التالية:

- تحديد المؤسسة المؤقتة.
- تحديد الضمانات لإجراء الاستفتاء.
- تشكيل هيئة التنفيذ.
- منح الجنسية للأقلية الفرنسية.
- تمثيل الأقليات[6].

---

[1]- عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، المرجع السابق، ص 522.

[2] - نادية بالوضاح: **اتفاقيات إيفيان دراسة تحليلية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، إشراف عمر بوضربة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة المسيلة، 2013-2014،ص 12.

[3] - رمضان بورغدة: **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962سنوات الحسم والخلاص**، ط1، مؤسسة بونه للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012،ص 416.

[4]- زهير إحدادن: **المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية1954-1962**،ط1، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع ،الجزائر،2007،ص 82.

[5] - يوسف بن خده: **نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات إيفيان**، المصدر السابق، ص 20.

[6] - زهير إحدادن: **المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية1954-1962**، المرجع السابق، ص82.

- وأن قضية الصحراء لا نقاش فيها، لأن الصحراء منطقة شاسعة تحيط بها عدة دول والجزائر ماهي إلا إحدى هذه الدول وعلى فرنسا أن تستشير الجميع[1]،لكن الوفد الجزائري رفض هذه الاقتراحات لاسيما الفصل بين وقف إطلاق النار وضمانات تقرير المصير وكذلك فصل الصحراء عن الشمال[2].

ومن هذا المنطلق تبين لنا أن فرنسا تحاول تجزئة الجزائر وبالتالي تقضي على الوحدة الترابية، وهذا ما أدى إلى عدم تفاهم الطرفين لأن فرنسا بالنقاط التي تعرضها لا تريد منح الجزائريين استقلالا كاملا وتاما بداية من محاولتها لفصل الصحراء نظرا لما تحويه من ثروات وبهذا لم ينجح اللقاء إلا أنه أبرز وبشكل واضح أهم النقاط التي كانت محل حلاف الطرفين[3].

وهذه المحادثات ميزها تباعد وجهات النظر وكان مصيرها الفشل ويمكن تلخيص المواقف على النحو التالي:

1–موقف جبهة التحرير الوطني:

- السيادة الكاملة.
- الوحدة الترابية للجزائر تشمل الصحراء.
- وحدة الأمة الجزائرية.
- جبهة التحرير الوطني هي المحاور الوحيد.
- وقف إطلاق النار

أولا– الموقف الفرنسي:

الاستقلال الذاتي.

- فصل الصحراء عن الجزائر.
- تفكيك الجزائر إلى مجموعات عرقية.
- دائرة مستديرة.

[1]– عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، المرجع السابق،ص527.

[2] – ندى مخلوفة مباركة: **إتفاقيات إيفيان بين الإستراتيجية الفرنسية وتطلعات المسار الثوري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في التاريخ العام،إشراف كبداني فؤاد، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة د مولاي الطاهر، سعيدة،2016–2017،ص22.

[3] – فاطمة بوراس، مروة رحال: **الإتصالات الجزائرية الفرنسية "المفاوضات"**، المرجع السابق، ص ص30–31.

- الهدنة.[1]

واستمر الوفدان في المفاوضات[2]، إلى غاية التقاءهم مرة أخرى في نوشاتل(NEUCATEL)في 5مارس1961[3]واستؤنفت المحادثات بين الوفدين وتنازل الوفد الفرنسي في نقطتين: النقاش حول السيادة على الصحراء مفتوح وجبهة التحرير هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري، وبالتالي تم الإعلان عن فتح مفاوضات رسمية بين الحكومة الجزائرية والحكومة الفرنسية في نفس الوقت يوم30مارس1961وحددت بداية المفاوضات ليوم 7أفريل 1961بمدينة إيفيانEvianبفرنسا[4]،لكن في اليوم التالي صرح "لويس جوكس" وزير الدولة المكلف بالجزائر أثناء الندوة الصحفية في وهران أن المفاوضات ستجرى أيضا مع الحكومة الجزائرية، وردت الحكومة المؤقتة في الحين أنها لا توافق على هذه المفاوضات ولن تحضر مفاوضات إيفيان[5]وبذلك لم يتم لقاء 7أفريل[6].

3- مفاوضات إيفيان الأولى 20 ماي -13جوان 1961:

أجريت مفاوضات إيفيان الأولى على الحدود السويسرية يوم 20ماي 1961[7] ، بمدينة إيفيان[8] ، بين الوفد الجزائري المتكون من: "كريم بالقاسم*"و"أحمد بومنجل"، و"سعد

[1] - رمضان بورغدة: **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول1958-1962**، المرجع السابق، ص429.

[2] - عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، المرجع السابق، ص527.

[3] - سعد دحلب:**المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر**،المصدر السابق، ص123.

[4] - زهير إحدادن: **المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962**،المرجع السابق، ص82.

[5] - يوسف بن خدة: **نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات إيفيان**، المصدر السابق، ص23.

[6] - زهير إحدادن: المرجع السابق، ص 83.

[7] - مراد بوعباش: **قراءة في مفاوضات إيفيان أنموذجا**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد34 جوان2018، ص231.

[8] - محمد لحسن أزغيدي: **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطنية**،المرجع السابق، ص266.

-*كريم بالقاسم نائب وزير الشؤون الخارجية، أحمد فرنسيس وزير الشؤون الاقتصادية، سعد دحلب الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية، أحمد بومنجل مدير الشؤون السياسية في وزارة الإعلام، والرائد بن علي منجلي وأحمد قايد عضوي هيئة الأركان العامة،الطيب بالحروف ممثل جبهة التحرير الوطني في روما، محمد الصديق بن يحي مدير ديوان رئيس الحكومة، رضا مالك المكلف بالعلاقات مع الصحافة، لويس جوكس وزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية، برنارد تريكو أحد المساعدين المقربين للجنرال ديغول، جون فيكتور سيمون قائد قطاع تيزي وزو،كلود شايي رجل قانون ودبلوماسي . رمضان بورغدة ، المرجع السابق، ص 437 .

دحلب"،و"أحمد فرنسيس"،و"قايد أحمد"، و"محمد الصديق بن يحي"،و"علي منجلي"و"رضا مالك" والوفد الفرنسي المتكون من: "لويس جوكس"، و"برنارد تريكو"[1]، والجنرال "جون فيكتور سيمون"،و"كلود شايي"،حيث طالب الوفد الفرنسي ب:

- الهدنة.
- الجنسية المزدوجة للأوروبيين وتقديم ضمانات حول الحفاظ على أملاكهم.
- اعتبار اللغة الفرنسية لغة رسمية في الجزائر.
- إقامة قواعد عسكرية في الجزائر لاحق للحكومة الجزائرية في مراقبتها[2].
- حق استفتاء تقرير المصير للجزائر الشمالية أي لثلاثة عشر مقاطعة ماعدا الصحراء تبقى فرنسية[3].

أما الوفد الجزائري فكان يطالب بوحدة الأمة الجزائرية ووحدة أراضيها، ورفض امتيازات خاصة بالمواطنين الفرنسيين والتخلي عن الصحراء[4].

وأمام استحالة الوصول إلى اتفاق تعثرت المحادثات وأصبحت عبارة عن حوار صامت فتوقفت بتاريخ 13جوان 1961على إثر مبادر فرنسية إلا أن الطرفين قرر البقاء على اتصال إلى غاية20جويلية[5].

4- مفاوضات لقران lugrin20 -28جويلية1961:

انطلقت مفاوضات لقران في فرنسا، قرب الحدود السويسرية يوم 20جويلية1961بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية،حيث تمسك كل طرف بموقفه حول قضية مسألة الصحراء فوصلت المفاوضات إلى طريق مسدود ولهذا طالب الوفد الجزائري بقطع المفاوضات حيث أكد الوسيط السويسري "أوليفي لونغ" في شهادته أن "كريم بالقاسم" و"سعد

---

[1] - سمسر نور الدين دردور: **ملحمة الجزائر شرح لإلياذة الجزائر للشاعر مفدي زكريا**،مؤسسة هنداوي سي آي سي للنشر،2018،ص124.

[2]- رمضان بورغدة: **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962**، المرجع السابق، ص437.

[3]- نفسه، ص 237.

[4]- عبد القادر خليفي: **سياسة ديغول من خلال مذكراته**، اتحاد الكتاب العرب، سوريا، 2006،ص237.

[5] - يوسف ين خدة: **نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات إيفيان**، المصدر السابق،ص24.

دحلب" أبلغاه أن الفرنسيين لم يكتفوا بعدم إبداء استعدادهم لتغيير موقفهم فيما يتعلق بالصحراء بل أنهم لم يتركوا أي أمل لتغيير موقفهم في المستقبل[1].

وفي الأخير أخفقت محادثات الطرفين حول قضية الصحراء، بحيث أصبح توقف المفاوضات أمرا محتوما، وكانت هذه المرة بمبادرة من الوفد الجزائري وافترق الطرفان بعد معاينة الإخفاق[2]وكان ذلك في 28جويلية1961[3].

2- المرحلة الحاسمة:

دخلت المفاوضات الجزائرية الفرنسية هذه المرحلة بعد مسار عسير، حيث بدأت بلقاء بال Bale بسويسرا يوم28أكتوبر1961، وانتهت بلقاء إيفيان الثاني7-18مارس1962[4].

1- لقاء بال الأول 28و29أكتوبر1961:

جرى لقاء بال الأول بمدينة بال السويسرية يومي 28و29أكتوبر1961[5]، بين "محمد بن يحي" و"رضا مالك"من الجانب الجزائري و"برونو ديلوش" و"كلود شايي" من الجانب الفرنسي، حيث طرح الوفد الفرنسي مفهومه للمشاركة والتعاون في الميدان الاقتصادي والثقافي والعسكري[6].

أما الوفد الجزائري فقد ركز على النقاش حول الصحراء والوحدة الترابية[7]فطلب من الوفد الفرنسي أن يحدد موقفه من مسألة الصحراء والاستفتاء، فكان رد "برونو ديلوس" على النحو الآتي :لن يكون هناك غموض حول موضوع السيادة على الصحراء أذا تم الاتفاق على التعاون الفرنسي – الجزائري[8]، إلا أن الوفد الفرنسي رفض أن يوضح موقفه حول استفتاء شامل يطبق على مجموع التراب الوطني بما فيها الصحراء[9].

---

[1] – رمضان بورغدة: **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول1958–1962**، المرجع السابق، ص444-445.

[2] – يوسف بن خدة: **نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات إيفيان**، المصدر السابق، ص25.

[3]– محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر1954–1962**،ج2،منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999،ص161.

[4]– رمضان بورغدة: **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول1958–1962**،المرجع السابق، ص447.

[5]– يوسف بن خدة:**نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات إيفيان** المصدر السابق، ص29.

[6]– زهير إحدادن: **المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1958–1962**، المرجع السابق، ص87-88.

[7]– يوسف بن خدة :**نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات إيفيان**، المصدر السابق، ص29.

[8] – رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 450.

[9] – يوسف بن خدة: **نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات إيفيان** المصدر السابق، ص29.

وخلال هذا اللقاء درست ورقة عمل صادرة عن الحكومة الفرنسية تتضمن مجموعة من النقاط الأساسية منها:

- احتفاظ فرنسا بمنشئات عسكرية تمكنها من الإبقاء على اتصالها بإفريقيا ومواصلة تجاربها الفضائية والنووية.
- إنشاء هيئات مشتركة لاستغلال الثروات الطبيعية الجزائرية مع التأكيد على الحقوق المكتسبة في مجال التنقيب على البترول والغاز.
- بالنسبة للأقلية الأوروبية : مبدأ ازدواجية الجنسية، احترام دينهم ولغتهم وحالتهم الشخصية، حق تأسيس الجمعيات، مساهمتهم في المجالس السياسية بنسبة 10%وكذلك في المجالس البلدية والمهنية، حق تأسيس البعثات الثقافية وتحويل رؤوس الأموال لمدة معينة[1].
- وضع المرسى الكبير لمدة غير محدودة كقاعدة تحت السيادة الجزائرية، أما القواعد الأخرى فستكون معسكرات يتوقف فيها الجيش[2].

2- لقاء بال الثاني 9نوفمبر1961:

التقى الوفد الجزائري مع نظيره الفرنسي من جديد في مدينة بال السويسرية يوم 9نوفمبر1961، فعرض "محمد بن يحي" و "رضا مالك" ردود الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على مختلف الاقتراحات التي طرحها الوفد الفرنسي خلال اللقاء السابق وكانت كالآتي:

- عدم استعمال القواعد العسكرية في الجزائر ضد الأفارقة.
- نهاية التجارب النووية.
- تؤجر قاعدة المرسى بالنسبة للأقلية الأوروبية: حق الاختيار ورفض مبدأ الجنسية المزدوجة، حق تكوين الجمعيات على أن تخضع للمراقبة، المشاركة في المجالس حسب أهميتهم العددية، تخضع عملية تحويل الأموال باتجاه فرنسا إلى المراقبة.
- الكبير طبقا لعقد قابل للتجديد.
- جلاء القوات الفرنسية من الجزائر وإخلاء القواعد العسكرية وفقا لرزنامة يتم تحديدها[3].

---

[1]-محمد العربي الزبيري:**تاريخ الجزائر المعاصر1954-1962**، المرجع السابق، ص166.

[2]- بيوسف بن خدة: **نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات إيفيان**،المصدر السابق، ص30

[3]- رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص ص 453-454.

وبعد هذا اللقاء استمرت الاتصالات بين الطرفين إلى أن تم الاتفاق على أهم النقاط ثم التقى الوفدان في ليروس[1].

3- لقاء ليروس 11-19فيفري1962:

التقى الوفدان من جديد في ليروس بفرنسا قرب الحدود السويسرية في11فيفري1962، حيث كان الوفد الجزائري متكونا من: "كريم بالقاسم"، "لخضر بن طوبال"، "سعد دحلب"، و"أحمد يزيد"، و"محمد الصديق بن يحي"، "رضا مالك"و"مصطفى الصغير"، أما الوفد الفرنسي كان متكونا من: "لويس جوكس"، "روبيرن بورن""دي بروغلي"، "برونو دي لوس"، "رولان بيكار"، "كلود شايي"، و"الجنرال كاما"[2].

حيث درست كل المواضيع والمسائل المتعلقة بوقف إطلاق النار والضمانات الخاصة بتطبيق تقرير المصير وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وعودة اللاجئين والمهاجرين والفترة الانتقالية للهيئة التنفيذية المؤقتة التي ستحكم الجزائر.

لكن المحادثات وجدت صعوبات وعوائق حول المسائل المتعلقة بالصحراء والأقلية الفرنسية لأن فرنسا كانت تسعى من خلالهما إلى المحافظة على مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية في الجزائر وإفريقيا، والإبقاء على القواعد العسكرية التي كانت تقام فيها التجارب النووية الفرنسية لكن المهم بالنسبة لجبهة التحرير الوطني أن الفرنسيين فهموا في نهاية المطاف مطلب جبهة التحرير المتمثل في السيادة الجزائرية على الصحراء وبالتالي الوصول إلى وقف تام ونهائي لإطلاق النار[3].

وفي الأخير عقد اجتماع المجلس الوطني للثورة في دورة استثنائية في طرابلس بين22و27فيفري1962، بعد مناقشة التقرير حول المفاوضات الجارية مع حكومة الجمهورية الفرنسية تقرر مواصلة المفاوضات وفتح المجال لانعقاد مفاوضات إيفيان الثانية[4].

4- مفاوضات إيفيان الثانية7- 18مارس1962:

افتتحت المفاوضات من جديد بإيفيان بسويسرا يوم 7مارس1962بصفة رسمية بين الوفد الجزائري الذي كان يرأسه "كريم بالقاسم" والوفد الفرنسي برئاسة "لويس جوكس" وبعد مناقشات

---

[1]- محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر1954-1962**،المرجع السابق، ص166.

[2] - زهير إحدادن: **المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962**، المرجع السابق، ص89.

[3] - سعد دحلب: **المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر**، المصدر السابق ص ص142-143-144-145.

[4]- رمضان بورغدة:**الثورة الجزائرية والجنرال ديغول1958-1962**، المرجع السابق، ص461.

دامت12يوم[1]، تم خلالها التطرق إلى المسائل المتعلقة بعملية وقف القتال وتنظيم الاستفتاء وإنشاء هيئة تنفيذية مؤقتة[2]، برئاسة جزائرية تتولى الشؤون العامة في الجزائر بما فيها توقيف إطلاق النار والاستقلال[3].

وقع الطرفان على اتفاقية إيفيان يوم 18مارس1962على الساعة6 مساءا، وحدد وقف إطلاق النار يوم19مارس1962في منتصف النهار[4]،في كافة أنحاء التراب الجزائري وذلك بتفويض من المجلس الوطني للثورة الجزائرية[5].

وكان وقف القتال بمثابة الاستقلال حيث امتلأت الجزائر بالأعلام وأطلق سراح جميع المسجونين والمعتقلين ودخل المهاجرون إلى الجزائر[6].

ج- المرحلة الانتقالية 18مارس-3جويلية1962:

نصت اتفاقية وقف إطلاق النار المبرمة يوم 18مارس1962على وقف كل العمليات العسكرية في كل التراب الجزائري يوم19 مارس1962على الساعة الثانية عشر، وأن يتعهد الطرفان بمنع اللجوء إلى أعمال العنف الجماعية والفردية، وان يوضع حد لكل نشاط سري يتعارض مع الأمن العام، وان تبقى قوات جيش التحرير الوطني في أماكن تواجدها لحظة وقف إطلاق النار، وان لا تنسحب القوات الفرنسية المرابطة على الحدود إلا بعد إعلان نتائج استفتاء تقرير المصير[7].

وفي يوم الأربعاء21 مارس1962تم إطلاق سراح المعتقلين السياسيين الخمسة الذين توجهوا إلى الرباط حيث كان في استقبالهم الرئيس يوسف بن خدة مع بعض أعضاء الحكومة وعدد كبير من الشخصيات الجزائرية والمغربية[8].

---

[1]- عمار عمورة: **موجز تاريخ الجزائر**،ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر،2002،ص208.

[2]- شارل ديغول: **مذكرات الأمل والتجديد1958-1962**،المصدر السابق،ص140.

[3] - عمار عمورة: **موجز تاريخ الجزائر**، المصدر السابق، ص208.

[4] - سعد دحلب: **المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر**، المصدر السابق، ص160.

[5] - بن يوسف بن خدة: **نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات إيفيان**، المصدر السابق، ص38.

[6]- زهير إحدادن:**المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية1954-1962**، المرجع السابق، ص90.

[7] - رمضان بورغدة: **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول1958-1962**، المرجع السابق، ص 468.

[8] - إدريس خضير: **البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962**، ج2،دار الغرب، د م ن،د ت، ص404.

وفي23 مارس1962عقدت الحكومة المؤقتة اجتماعا بمقر البعثة الجزائرية بالرباط درست خلاله مختلف المشاكل والأوضاع الجديدة التي طرأت على مسيرة الثورة الجزائرية، والنتائج التي توصلت لها المفاوضات ،وكيفية مواجهة المرحلة الجديدة، ومن بين القرارات التي اتخذت هي:تنصيب الهيئة التنفيذية المؤقتة مسئولة عن تسير المرحلة الانتقالية، ثم قضية وقف القتال طبقا لاتفاقية إيفيان[1].

وعلى إثر ذلك عقد الرئيس "يوسف بن خدة" اجتماعا خاصا مع بعض أعضاء الحكومة الذين شاركوا في المفاوضات لتعيين واختيار أعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة لتسير الشؤون العامة بالجزائر خلال المرحلة الانتقالية ،و تكونت الهيئة التنفيذية المؤقتة من9 جزائريين و3 فرنسيين برئاسة "عبد الرحمان فارس" استقرت في بومرداس، واستمرت في أعمالها إلى غاية الاستقلال من مهامها: إعداد مستلزمات الاستفتاء[2].

وفي 1جويلية1962تم تنظيم استفتاء حول تقرير مصير الشعب الجزائري وقد أسفر هذا الاستفتاء عن النتائج الآتية:

- المسجلون: 6.549.736
- الناخبون: 6.017.680
- الأصوات المعبر عنها:5.992.115
- المصوتون بنعم : 5.975.581
- المصوتون ب لا:16.54
- الأصوات الملغاة:25.565[3]

وفي3جويلية1962اعترفت الحكومة الفرنسية بصفة رسمية باستقلال الجزائر[4].

وفي5جويلية1962أعلنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عن استرجاع الشعب الجزائري استقلاله وسيادته الكاملة على التراب الجزائري بعد 130سنة من الاحتلال والمعاناة[5].

---

[1]- نفسه، ص 405.

[2]- نفسه، ص ص405-406.

[3]- وزارة المجاهدين: **من يوميات الثورة الجزائرية1954-1962**، المتحف الوطني للمجاهد، د م ن،1999،ص135.

[4]- نفسه، ص135.

[5]- إدريس خضير: **البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962**المرجع السابق، ص406.

3- موقف المستوطنون من مفاوضات الاستقلال:

لقد أجمع أغلب المستوطنون الأوروبيون على اختلاف توجهاتهم إلى القضاء على الثورة والإبقاء على الجزائر الفرنسية إلى غاية تغيير ديغول لسياسته من خلال إقرار حق تقرير المصير[1].

رفض المستوطنون هذه الاتفاقيات وكان ردهم عنيفا من المفاوضات حيث انقسم المستوطنون إلى قسمين: المستوطنون المتطرفون والضباط الساخطون على الاتفاقية وسياسة ديغول[2].

وقد تجسد رفضهم من خلال انتفاضة المتاريس في 22جانفي1960التي عبرت عن رفضهم لأي حل تفاوضي بداية من رفض مبدأ تقرير المصير في سبتمبر1959، والعروض التي تلت ذلك في 14جوان1960 حول محادثات مولان ثم نوفمبر1960، إلى العرض الخاص بمفاوضات إيفيان1961[3].

كما حاولوا إفشال المفاوضات من خلال الإكثار من العمليات الإرهابية المتمثلة في نشاط منظمة الجيش السري، رغم أن مصالح الأوروبيين في الجزائر كانت من العناصر التي أعاقت المفاوضات بسبب محاولة إعطائهم الأفضلية ودعم مصالحهم الاقتصادية.

بينما هناك طرف آخر من المستوطنين دعم المفاوضات ورحب بها كما أقر بأحقية الجزائريين في تقرير مصيرهم واعترف بسيادتهم على أرضهم لكنهم يشكلون أقلية.

تعتبر المفاوضات آخر محطة من محطات تاريخ الجزائر التي أدت إلى الاستقلال حيث استطاع الشعب الجزائري بعزمه وقوته أن يقضي على فرنسا وسياسة ديغول.

---

[1]- فاطمة درعي: **المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية 1954-1962**، مجلة عصور الجديدة، العدد2، سبتمبر2019، ص268.

[2]- فاطمة بوراس، مروة رحال: **الاتصالات الجزائرية الفرنسية " المفاوضات"**،المرجع السابق، ص75.

[3]- فاطمة درعي: **المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية 1954-1962**، المرجع السابق، ص274.

مما سبق ذكره في هذا الفصل نستنتج الآتي:

أن محاولة انقلاب22 أفريل 1961التي كانت بقيادة الجنرالات الأربعة ضد حكم ديغول وسياسته قد فشلت بفضل ديغول الذي قرر استثمار نجاحه في مواجه هذه الحركة الانقلابية.

أن منظمة الجيش السري OASارتكبت عدة جرائم بشعة في حق الشعب الجزائري، حيث استعملت وسائل جهنمية من أجل الدفاع عن فكرتها المتمثلة في الجزائر الفرنسية.

أن المفاوضات الجزائرية الفرنسية تعتبر آخر محطة من محطات تاريخ الجزائر أدت إلى الاستقلال رغم أن هدف الفرنسيين والمستوطنون منها إضعاف الثورة، لكن الانتصارات الميدانية والتفاف الشعب حول ثورته هو الذي أرغم فرنسا على الاستجابة لمطالب الثورة والاعتراف بحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال.

خاتمة

خاتمة :

مما سبق تناوله بالدراسة والتحليل في هذا البحث نلخصه إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- منذ اندلاع الثورة الجزائرية كان المليون أوربي المتواجد في الجزائر يحلم بالاحتفاظ بميزات كبيرة وسلطات واسعة واحتكار المناصب العليا في حين أن عددهم وقوتهم كانت لا تضاهي مطالبهم لكن الظروف في الفترة 1954-1958م كانت مواتية لهم كي يفرضوا قوتهم ونفوذهم السياسي على سلطة باريس بقمع الثورة الجزائرية لأن الحكومات الفرنسية في عهد الجمهورية الرابعة لم تكن مستعدة لإجراء أي مفاوضات مع الثوار بحكم نفوذ هؤلاء الأوربيين حيث كانوا يستطيعون الإطاحة بأي حكومة فرنسية تحاول التفاوض مع جبهة التحرير ودليل على ذلك سقوط الحكومات الفرنسية الواحدة تلو الأخرى .

- لقد نجح المستوطنون إلى حد كبير في توجيه السياسة الفرنسية في الجزائر حيث سيطروا على مصير فرنسا ومصير حكوماتها منذ قيام الثورة حتى تمرد 13ماي 1958الذي أخذ منحنى أخر وهو الإطاحة بالجمهورية الرابعة التي أدت إلى تفاقم النظام السياسي الفرنسي وتدهور الأوضاع في الجزائر و بدأ عصر جديد مع مجيء ديغول لرئاسة فرنسا في 1جوان 1958 وأدرك أن حل الأزمة الجزائرية هو لمصلحة فرنسا ، فطبق بالتوازي كأسلافه سياسة عسكرية في غاية الوحشية والقمع ألحقت بجبهة وجيش التحرير خسائر فادحة من دون تحقيق الأهداف المرجوة.

- فشل ديغول في الانتصار على جبهة التحرير الوطني وجيشها سياسيا وعسكريا دفعه إلى مطالبة جيش التحرير الوطني بالاستسلام دون أي تفاوض، وذلك من خلال عرضه لمشروع سلم الشجعان الذي كان توجهه الجديد نحو الحل السلمي لإنقاذ فرنسا المنهكة من جراء حرب الجزائر.

- إدراك ديغول أنه يستحيل الحفاظ على الجزائر الفرنسية على النمط القديم لذلك تصور حلا خاصا به على أساس الجزائر الجزائرية تتمتع باستقلال ذاتي وترتبط ارتباطا وثيقا بفرنسا لاسيما وأنه راهن على الإصلاحات الإقتصادية التي تضمنها مشروع قسنطينة 03 أكتوبر1958حيث اعتقد ديغول أن هذا المشروع الضخم سيحسن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للجزائريين ،لكن هذا الأخير فشل كغيره من المشاريع الاستعمارية لان الهدف منه هو فصل الشعب عن الثورة والثوار ولم يكن برنامج اقتصادي بقدر ما هو مشروع استعماري دعائي ،الرامي إلى خلق قوة ثالثة

لسحب البساط من تحت أقدام جبهة التحرير الوطني متحديا إياها ، واضعا الثقة في اعترافه بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم بواسطة استفتاء عام يخير بين الانفصال أو الفرنسة الكاملة أو حكم الجزائريين بالجزائريين والتي شكلت تحديا خطيرا لديغول مما أثار سخطا لدى المستوطنون وتوترت العلاقة بينهم حيث يعتبر هذا الأخير النقطة التي أفاضت الكأس وقد أنجز عن هذا التوتر انقلاب في 1961 ضد الجنرال ديغول لإبقاء الجزائر فرنسية .

- لقد تأكد المستوطنون أن زمن القوة والنفوذ قد انتهى وآن الأوان ليواجهوا الحقيقة المرة وهي أن الجزائر ليست ملكا لهم لأنها ملكا لأبنائها الأصلين ومن اجل ذلك قاموا بتمرد علني ضد سلطة باريس لإرغامها على الاعتراف بالجزائر الفرنسية ، لكن الخطأ الذي وقعوا فيه أن ديغول ليس كالحكام السابقين لفرنسا حيث أكد لهم أن المشكل الجزائري سيتم حله بالطريقة المثلى وأنه لا مفر من السماح للجزائريين أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم.

- أدرك المستوطنون أن ديغول غير مستعد لتغيير موقفه مما زاد في سوء العلاقة بينه وبينهم ،بحيث أن جبهة التحرير كانت مصممة على انتزاع استقلالها بالقوة فقد قرر ديغول التفاوض مع جبهة التحرير بقصد التوصل إلى اتفاق يسمح بإقامة جزائر مستقلة وجاءت مظاهرات 11 ديسمبر 1960 التي طالب فيها المسلمون باستقلال الجزائر لتؤكد لديغول مدى حيوية الشعب الجزائري وتعلقه بثورته وأكدت هذه المظاهرات للمستوطنين أنهم يمثلون أقلية في الجزائر وأن المسلمين يمثلون الأغلبية بحيث تأكدوا أن الجزائر فرنسية تحتضر وبسبب ذلك سلموا زمام الأمور للتمرد للمرة الثانية لقادة الجيش بالتنسيق معهم ، ليقوموا بمحاولة انقلاب عسكري ضد السلطة الفرنسية في 22 أفريل 1961 لإجبار ديغول لتخلي عن مشروع تقرير المصير إلا أن ديغول واجه هاته الحركة الانقلابية مما أدى إلى فشل الجنرالات في الاستيلاء على فرنسا والقضاء على جبهة التحرير.

- أن نتيجة الخطر الذي يواجه فرنسا من جهة والجزائر من جهة أخرى بسبب التخطيطات المستمرة للمستوطنون ، فقرر ديغول وجبهة التحرير وقف الحرب إلا أن المستوطنون ردوا على ذلك بآخر حملة في إطار منظمة عسكرية سرية التي أطلق فيها العنان للإرهاب الغير محدود ضد الشعب الجزائري وكل من يقول أن الجزائر غير فرنسية واستعملت سياسة الأرض المحروقة كتكتيك لإفشال اتفاقية إيفيان، وكانت النتيجة عكسية حيث عجلت هذه السياسة التي مارستها المنظمة العسكرية السرية بالرحيل المكثف للمستوطنون بحيث أن الأمل الذي بنو عليه أهدافهم في إبقاء الجزائر فرنسية تبدد وانكسر على صخرة اليقظة

- أن المفاوضات الجزائرية الفرنسية تعتبر آخر محطة من محطات تاريخ الجزائر أدت إلى الاستقلال رغم أن هدف الفرنسيين والمستوطنون منها إضعاف الثورة، لكن الانتصارات الميدانية والتفاف الشعب حول ثورته هو الذي أرغم فرنسا على الاستجابة لمطالب الثورة والاعتراف بحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال بعد سنوات من الاستدمار والاستعباد والعيش في ظلمات الاستعمار ، لتشرق شمس الحرية على الشعب الجزائري في 05جويلية 1962 .

- وخلاصة القول : أن الحسابات والاستراتيجيات التي تبناها المستوطنون ومعهم فرنسا كانت خاطئة وغير ناجحة بحيث أرادوا كل شيء فأضاعوا كل شيء بفضل انتصارات الثورة والحقيقة التي لا يجب أن تغيب عن أذهاننا هي حجم تلك التضحيات التي بذلها أبناء هذا الوطن من أجل أن نعيش اليوم أحرارا وندرك أن نعمة الاستقلال إنما تولد من رحم المعاناة وكاقتراحات وتساؤلات عبارة عن نقطة انطلاق لبحث جديد يمكن دراسته مستقبلا:

- كيف استقبلت فرنسا هؤلاء المستوطنون بعد رحليهم من الجزائر ؟. وهل عادوا متشردين كما كانوا ؟.

- ماهي المناصب التي شغلوها في فرنسا وما هو مصيرهم بعد استقلال الجزائر. وكيف تقبلوا فكرة استقلالها ورحيلهم عنها ؟.

- ما هي ردة فعل رواد المنظمة العسكرية السرية في ظل هاته الأوضاع ؟.

- كيف عاملت الجزائر المستقلة من بقي فيها من مستوطنون؟.

الملاحق

الملحق رقم :01 الحكومات الفرنسية المتعاقبة

حكومات فرنسية متعاقبة قادت الحرب ضد الشعب الجزائري

تعاقبت 8 حكومات فرنسية كاملة خلال ثورة نوفمبر التحريرية وفشلت كل هذه الحكومات في اخضاع الشعب الجزائري وقهر ارادته، رغم مختلف الوسائل الجهنمية التي استعملتها هذه الحكومات قصد إجبار الوطنيين الجزائريين على التسليم و القبول بسياسة " الجزائر الفرنسية " وقد اشترك في الحكومات المتعاقبة رؤساء وزراء من اليمين واليمين الوسط، والاشتراكيون وها هي قائمة أسماء الحكومات الفرنسية المتعاقبة منذ جوان 1954 إلى غاية جانفي 59 .

اسم رئيس الحكومة	الفترة التاريخية
بيير مونديس فرانس	18 جوان 1954 إلى 23 فيفري 1955
إدغار فور	23 فيفري 1955 إلى 1 فيفري 1956
غي موللي	1 فيفري 1956 إلى 13 جوان 1957.
موريس بورجيس مونوري	13 جوان إلى 6 نوفمبر 1957.
فيليكس غايار	6 نوفمبر 1957 إلى 14 مايو 1958
بيير فليملان	14 مايو 1958 إلى 1 جوان 1958
شارل دوغول	1 جوان 1958 إلى 8 جانفي 1959
ميشال دوبري	منذ9 جانفي 1959 إلى الاستقلال.

[1]

[1]- سعدي بزيان : **جرائم فرنسا في الجزائر**، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2005، ص 133.

الملحق رقم : 02 صورة الجنرال شارل ديغول [1]



[1] - رمضان بورغدة :**الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962**،منشورات بونة،ط1،الجزائر 2012،ص544.

الملحق رقم :03الوفد المفاوض الجزائري[1]



الوفـــد الجزائري المفاوض في إيفيان.

من اليمين إلى اليسار: لخضر بن طوبال ، رضا مالك ، عمار بن عودة ، كريم بلقاسم ، محمد الصديق بن يحيى ، سعد دحلب ، الطيب بولحروف .

[1]- رابح عدالة :**الجزائر الثورية من سقوط النازية إلى استرجاع السيادة الوطنية 1945-1962**،ط1،دار المجتهد ،2014،ص249.

الملحق رقم 04:خطاب الجنرال ديغول بقسنطينة يوم 03اكتوبر 1958م

Trois millions et demi de femme et d'homme d'Algérie, sans distinction de communauté et dans l'égalité totale, sont venus des villages de toutes les régions et des cartiers de tous les villages apporter à la France et à moi-même le bulletin de leur confiance.
Ils l'ont fait tout simplement sans que nul les y contraignes et en dépit des menaces que des fanatiques font peser sur eux sur leurs familles et sur leurs biens.
C'est la un fait aussi clair que l'éclatante lumière du ciel, et ce fait est capital, non seulement pour cette raison qu'il engage l'une envers l'autre et pour toujours l'Algérie à la France, mais encore parce qu'il se conjugue avec ce qui s'est passé le même jour dans la métropole, les départements d'autres -mer et les territoires de la communauté.
Le moins que Ton puisse dire de cette immense manifestation, c'est que le peuple s'est démontré à lui -même et a prouvé au monde entier sa volonté de rénovation et que simultanément, 100millions d'hommes ont décidé de bâtir ensemble leur avenir dans la liberté, l'égalité, et la fraternité. Pour l'Algérie, quel est l'avenir auquel la France l'appelle ? Algériennes Algériens, je suis venu vous l'annoncer .11 s'agit que ce pays, si vivant et si courageux, mais si difficile et souffrant, soit profondément transformé, que les conditions de vie de chacune et de chacun y deviennent constant, meilleurs que les enfants y soient instruits : bref, que l'Algérie tout entier prenne sa part de ce que la civilisation moderne peut et doit procurer aux hommes de bien être et de dignité.
Mais les plus grands projets impliquent des mesures pratiques, voici celles que mon gouvernement va prescrire incessamment pour les cinq prochaines années, en vertu des pleins pouvoirs que la constitution nouvelle vient justement de lui conférer.[1]

[1]- رمضان بورغدة : **الثورة الجزائرية و الجنرال ديغول**، المرجع السابق، ص ص544-546.

Pendant ces cinq années là un dixième tout au moins des jeunes gens qui, en métropole entreront dans les corps de l'état, les administrations, la magistrature, l'armée, l'enseignement, les services publics français seront pris obligatoirement dans l'une des communautés arabe, kabyle, mozabite ceci sans préjudice de la proportion accrue des algériens servant en Algérie. Au cours de ces cinq années -là le taux des salaires et des traitements sen porté en Algérie à un niveau comparable à ce qu'il est dans la métropole , ai terme de ces cinq année l à 250.000 hectares de terres nouvelles auront été attribués à des cultivateurs musulmans .
Avant la fin de ces cinq année -là la première phase du plan de mise en œuvre agricole et industrielle de l'Algérie sera menée à son terme, cette phase comporte notamment l'arrivée et l'utilisation du pétrole et du Gaz sahariens, l'établissement de vastes ensembles métallurgiques et chimiques, 1a construction de logements pour un million de personnes, le développement adéquat de l'équipement sanitaire, des ports, des routes, des transmissions, l'emploi régulière de 400.000 travailleurs nouveaux.
A mesure des cinq années -là seront scolarisés plus de deux tiers de filles et des garçons, les trois années qui suivront devant voir se réaliser la scolarisation totale de la jeunesse algérienne.
Au long de ces années -là sera poursuivi et multiplié le fraternel contact humain que notre armée, notamment a su entretenir partout grâce à ses officiers de carrière, à ses cadres de réserve, à ses éléments engagés et à ses gentilles contingents, contacts qu'il fait, d'autre part, organiser a Paris et dans nos provinces.
Deux tiers des représentants élus devront être des musulmans De cette évolution qui implique des efforts très vastes s et très prolongés, qu'elles seront les suites politiques ? Il me parait bien inutile de figer d'avance par des mots ce que l'entreprise elle-même va façonner peu à peu. Deux choses en tout cas sont certaines, la première concerne le présent, dans deux mois

l'Algérie élira ses représentants au même titre que la métropole, mais les deux tiers au moins entre eux devront être des musulmans. La seconde se rapporte à l'avenir, de toute manière parce que c'est la nature des choses .Le destin de l'Algérie aura pour bases, tout à la fois, sa personnalité et une solidarité étroite avec la métropole française. Pour le bien des hommes en Algérie, de ses femmes et de ses enfants, cette transformation féconde doit nécessairement s'accomplir, il le faut pour la paix du monde, car personne n'a intérêt à la stagnation d'aucun peuple, excepte cette sorte de gens qui utilisent pour leurs ambitions la révolte et la misère des autres qui donc, sinon la France peut réaliser cette grande œuvre.

Et bien cette, la grande œuvre politique, économique, sociale, culturelle a réaliser ici, qui donc peut la mettre en œuvre, oui qui donc, sinon la France ? Or, il se trouve que la France le veut et qu'elle en a les moyens, les suffrages des algériens viennent de prouver, d'autre part, qu'ils désirent que cela soit fan et que cela soit fait avec la France, pourquoi tuer ? Pourquoi détruire ? Alors, ne me tournant vers ceux qui prolongent une lutte fratricide, qui organisent dans la métropole de lamentables attentats, qui déversent leurs invectives à travers les chancelleries, les officines, les radios, les feuilles publiques de certaines capitales, je leur dis: pourquoi tuer? Il s'agit de faire vivre, pourquoi détruire ? Le pouvoir et de construire, pourquoi haire ? Il faut coopérer, cessez donc ces combats absurdes, aussitôt l'espérance refleurira es tous points de l'Algérie, aussitôt se videront les prisons, aussitôt s'ouvrira un avenir assez grand pour tout le monde, en particulier pour vous-mêmes. Et puis, m'adresse à tels états qui s'appliquent à jeter, ici de l'huile sur le feu» tandis que leurs peuples douloureux halètent sous les dictatures, je leur déclare "ce qui la France et la France seulement et en mesure d'accomplir i que les algériens demandent, vous pouvez vous le faire ? Non, alors dans l'intérêt commun de tous les hommes, que ne laissez –vous faire la France?

218

A moins qu'en vous efforçant d'envenimer les déchirements.
Vous ne chercherez à donner le change sur vos propos embarras, mais au point où en est le monde ? , les haineuses excitations ne peuvent servir qu'à préparer un cataclysme universel.
" Deux routes seulement s'ouvrent à la race des hommes ; la guerre ou la fraternité ? En Algérie, comme partout, la France pour son compte a choisi la
Fraternité.
Vive la république.
Vive l'Algérie.
Vive la France.
CAOM, Aix-en-Provence « boîte 81f/27 Discours prononcés par le général De Gaulle à Constantine le 03 octobre 1958 »

الملحق رقم 05:النص الكامل لبيان 28سبتمبر 1959[1]

ص 8 — (المجاهد) — 1961 / 3 / 27

النص الكامل لبيـان ٢٨ سبتمبر ١٩٥٩(له)

حق ابواب السنة السادسة من الحرب - وفي الوقت الذي تستعد فيه الجمعية العامة للامم المتحدة لمناقشة القضية الجزائرية من جديد وفي الوقت الذي تجمع فيه مقابلات دولية كبرى الامل في استقرار السلم بالعالم ؛ في هذا الوقت تتجه الانظار نحو الجزائر وتظهر جميع الشعوب رغبتها الاكيدة في عودة السلم الى هذه الارض الافريقية حيث ما تزال تجري حرب تسببت بعد فيما يقرب من مليون من الضحايا .

ان الشعب الجزائري قد اضطره الاستعمار الى حمل السلاح

ان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية - مع تأكيدها مرة اخرى لارادتها في الكفاح الى ان يتحقق التحرير الوطني - تعلن انها عازمة على ان لا تهمل اية فرصة لتمكين السلم من جميع حظوظه .

لقد اعترف رئيس الجمهورية الفرنسية باسم فرنسا - على رؤوس الملأ - في بيانه يوم 16 سبتمبر 1959 بحق الجزائريين في تقرير المصير ، وهكذا قد اعترف اخيرا للشعب الجزائري بحقه في تقرير مصيره بحرية.

ان هذا التطور لم يكن ممكنا الا لان الشعب الجزائري ما انفك منذ خمس سنوات يواجه بانتصار حربا من افظع الحروب التي اراد الاستعمار ان يخوض بها بلادنا من جديد . ان هذا التطور لم يكن ممكنا الا لان جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني الجزائري واصلا وسيواصلان ان لزم الامر . الكفاح التحريري. وهذا التطور لم يكن ممكنا ايضا الا بفضل تأييد جميع الشعوب الشقيقة والصديقة ، وبفضل مساندة الرأي العام الاممي .

ان حق الشعوب في تقرير مصيرها ، المنصوص عليه في اعلان جبهة التحرير الوطني المؤرخ بفاتح نوفمبر 1954 ، كان دائما هدفا اساسيا للثورة الجزائرية . فهو يمثل وسيلة ديموقراطية سلمية يتوصل بها الشعب الجزائري للاستقلال الوطني .

ان حق الشعوب في تقرير المصير المنصوص عليه في ميثاق الامم المتحدة ، ان حق الشعوب في التصرف في شؤونها بنفسها ، يعيد الى الشعب الجزائري ممارسة السيادة الوطنية التي انتزعها منه - حينا من الزمن - احتلال عسكري لا يمكن ان تنتج عنه اية شرعية .

ان الناحية القومية التي تكونها الجزائر والوحدة الاجتماعية لشعبها هي عناصر موضوعية جوهرية . ولهذا فمن الوهم تطبيق تقرير المصير بكيفية لا تقرأ حسابا لهذه الحقائق او تهدف الى تمزيق هذه الناحية وتجزئتها الى مجموعات عنصرية ودينية .

ان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تذكر - زيادة على هذا - بالمبدأ الذي لا يمكن النيل منه ، وهو وحدة التراب الوطني ، وتعبر عن عزيمة الشعب الجزائري التي لا تقهر ، في معارضة كل محاولة تقسيم

ان الحكومة الجزائرية تلفت نظر الرأي العام الدولي الى الخطر الذي ينجم عن كل مس بهذه الوحدة التي لا تمس .

ان محاولة من هذا النوع ليست فقط بعيدة عن المساهمة في حل المشكل الجزائري ، بل انها لا تزيده الا خطورة ، وتمثل تهديدا دائما للسلم والامن في العالم .

اما فيما يخص ثروات الصحراء ، فان التنقيب عنها واستغلالها لا يمكن باية صفة من الصفات ان يتحول الى مطلبة شرعية . ان هذه الثروات التي هي مصدر تقدم انساني قبل كل شيء للجزائر وافريقيا الشمالية لا يمكن - في سبيل الصالح العام - الا ان تتسبب في ايجاد تعاون واسع مثمر .

ومن جهة اخرى فان تعليق الاختيار الحر للشعب الجزائري على استشارة الشعب الفرنسي ، ليس سوى نفي للديموقراطية ولحق تقرير المصير .

ان الاستقلال الذي ينجم عن استشارة الشعب الجزائري بكيفية حرة لن يكون مصدرا للخصومة والبغضاء ، بل ان هذا الاستقلال - بالعكس من ذلك - يتوقف عليه كل تقدم حقيقي ، انه يضمن حرية الافراد وامنهم ، وهو اخيرا يسهل تشييد المغرب العربي والتعاون الحر مع جميع البلدان .

ومن البديهي - بعد التحديد الكامل لهذه المبادئ - ان الالتجاء الى الاستفتاء العام لا يمكن ان يكون بغير العودة الى السلم .

ان (التهدئة) - اي الحرب المتواصلة التي تزداد فتكا مع مرور الايام - لا يمكن ان ترجع السلم الى الجزائر .

ان الشعب الجزائري لا يمكن ان يمارس اختياره الحر تحت ضغط جيش احتلال يعد اكثر من نصف مليون جندي ، وما يقارب ذلك من رجال الشرطة والجندرمة والميليشيا . ان ممارسة الاختيار الحر لا يمكن ان تتم تحت ضغط الطائرات والدبابات والمدافع وتحت ضغط جهاز اداري اشتهر بتقاليده بتزييف الانتخابات .

ان هذا الاختيار الحر لا يمكن ان يتم بصورة كاملة ما دام اكثر من ربع السكان موقوفا في السجون والمحتشدات او مرغما على الهجرة .

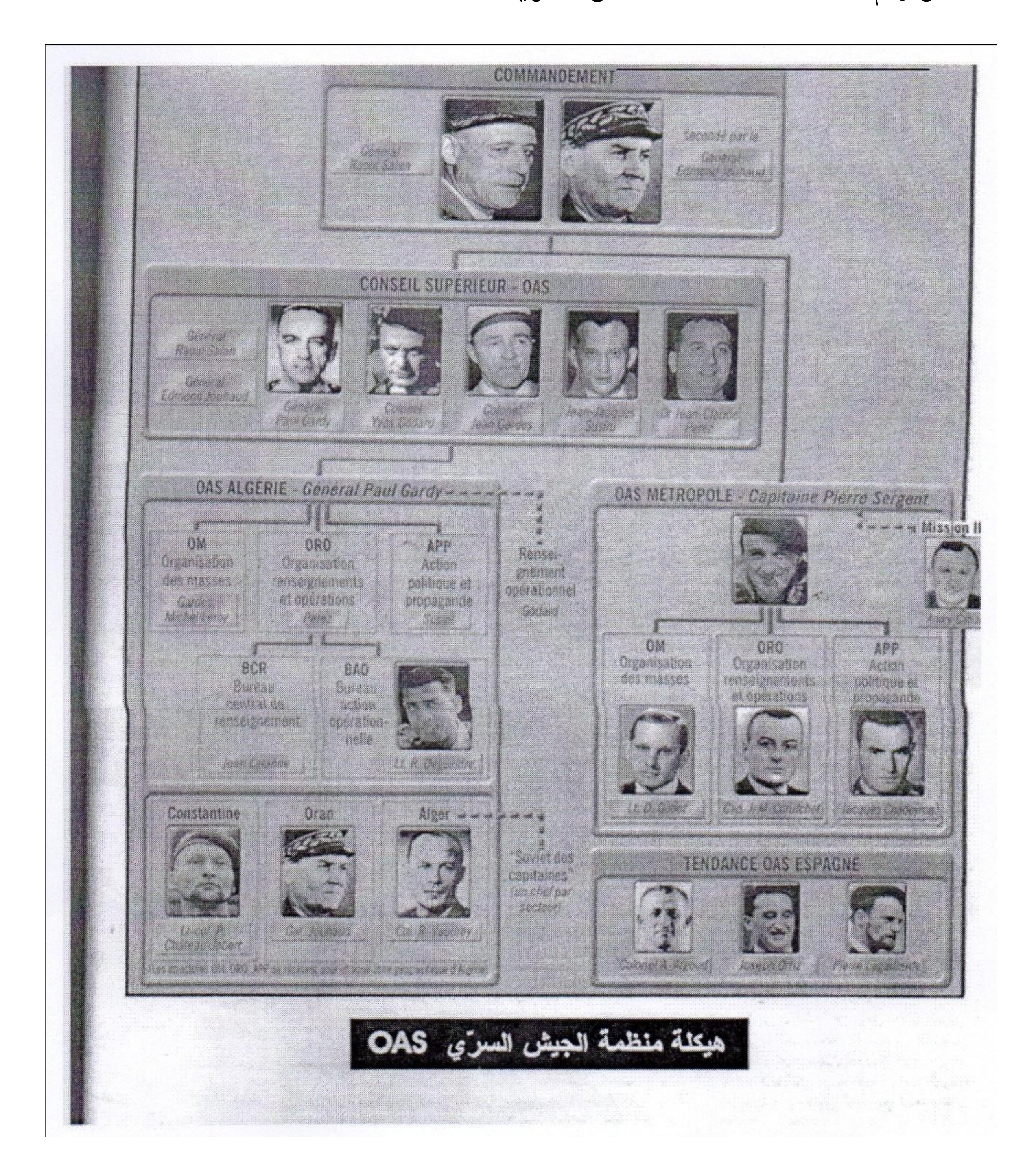
هذه كلها قضايا تتطلب التسوية ..

ان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي اعترفت بها لحد الان عدة دول ، هي المسؤولة والمؤتمنة على مصالح الشعب الجزائري الى ان يعبر عن اختياره بحرية . انها تسير وتراقب مقاومة الشعب الجزائري والكفاح التحريري لجيش التحرير الوطني . الخ ، فلا يمكن تجاهل موافقتها عن عودة السلم . هذا السلم الذي يمكن ان يتحقق حالا .

لاجل هذا الغرض ، فان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مستعدة للدخول في محادثات مع الحكومة الفرنسية لبحث الشروط السياسية والعسكرية لايقاف القتال ، وبحث شروط وضمانات تطبيق حق تقرير المصير .

[1]- المجاهد: ج2،ع52، 05-10-1959،ص8.

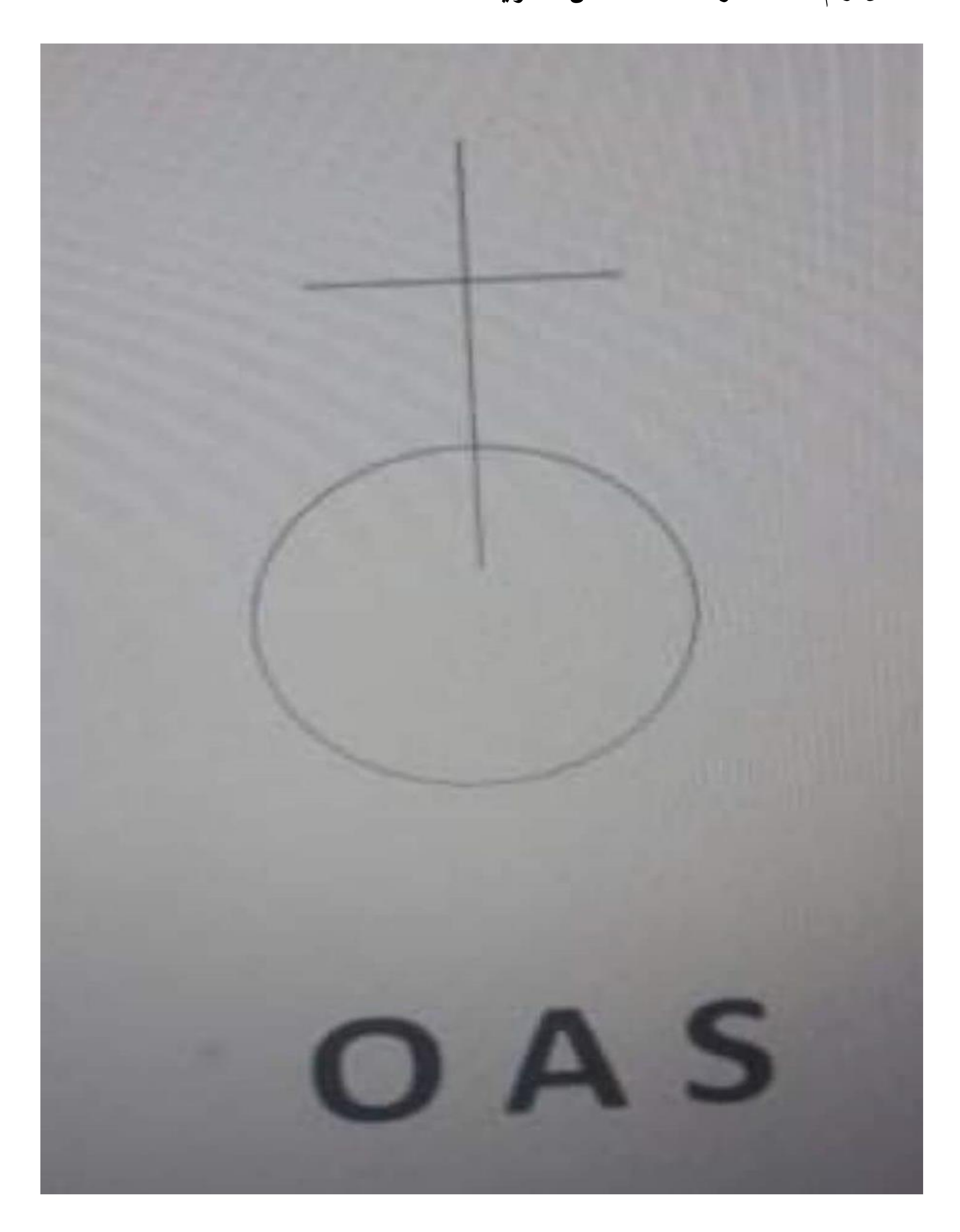
الملحق رقم:06 اعضاء منظمة الجيش السري OAS[1]



هيكلة منظمة الجيش السرّي OAS

[1] -حمزة شعانبية :**منظمة الجيش السري الفرنسي وموقفها من الثورة التحريرية 1961-1962**،ص100.

الملحق رقم 07: **شعار منظمة الجيش السري**[1]



[1] – دحمان تواتي: **منظمة الجيش السري ونهاية الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1961–1962**، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008، ص497.

الملحق رقم:8 الفاشلون .[1]


1961. 08. 08

8

الفاشلون

موريس شال

الجنرال زيلر

ادمون جوهو

راوول سالان

غودار

[1]- المجاهد:ع92،5-8-1961،ص8.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1- قائمة المصادر:

1-إحدادن زهير: **المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962**، ط1، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007 .

2-العقاد صلاح:**المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر تونس المغرب الأقصى**،ط6،مكتبة لأنجل ومصرية،1993.

3-بن خدة يوسف:**اتفاقيات إيفيان**، تعريب لحسن زعدار ومحل العين جبائلي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ت.

4-بن عمر مصطفى: **الطريق الشاق إلى الحرية**، دار هومة، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

5-**جريدة المجاهد**، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، ج2، (1958-1962)،طبعة خاصة بوزارة المجاهدين .

6-دحلب سعد:**المهمة منجزة من اجل استقلال الجزائر**،طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات دحلب،د م، 2007.

7-ديغول شارل: **مذكرات الأمل والتجديد 1958-1962**، ترجمة سموحي فوق العادة، مراجعة أحمد عويدات، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1970.

8-قليل عمار: **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج2، دار العثمانية، الجزائر، 2013.

9-قليل عمار:**ملحمة الجزائر الجديدة**،ج3، دار العثمانية، الجزائر، 2013.

2-قائمة المراجع:

1-أزغيدي محمد لحسن: **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطنية1956-1962**، دار القومية، الجزائر، 2009.

2-الجزائري مسعود: **مشاريع ديغول في الجزائر**، الدار القومية، القاهرة، د ت.

3-الزبيري محمد العربي: **تاريخ الجزائر المعاصر1954-1962**، 2ج، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.

4-الغالي غربي: **فرنسا والثورة الجزائرية دراسة في السياسات والممارسات1954-1958**، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

5-بلاح بشير:**تاريخ الجزائر المعاصر من 1830-1989**، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

6-بلحاج صالح: **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008.

7-بن عمورة محمد: **المنظمة السرية المسلحة O-A-S إضرابات وهران1961-1962**، دار القدس العربي، وهران، 2013.

8-بوحوش عمار: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى ولغاية1962**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1997.

9-بورغدة رمضان: **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول1958-1962سنوات الحسم والخلاص**، ط1، منشورات بونة، الجزائر، 2012.

10-بوشيخي الشيخ: **الحركة الوطنية والثورة الجزائرية1954-1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، د م، 2018.

11-بوضربة عمر: **النشاط الديبلوماسي للحكومة الجزائرية سبتمبر1958-جانفي1960**، دار الحكمة، الجزائر، 2010.

12-بوعزيز يحي: **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ط2،منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 2009.

13-تقية محمد: **الثورة الجزائرية المصدر، الرمز والمآل**،دار القصبة، الجزائر، 2010.

14-حماميد حسينة:**المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية1954-1962**، منشورات الحبر، الجزائر، 2007.

15-حميد عبد القادر: **فرحات عباس رجل الجمهورية**، دار المعرفة، الجزائر،2001.

16-خضير إدريس: **البحث في تاريخ الجزائر الحديث1830-1962**،دار الغرب للنشر والتوزيع، د م، 2006.

17-خليفي عبد القادر: **سياسة ديغول الجزائرية من خلال** مذكراته، إتحاد الكتاب العرب، سوريا، 2006.

18-خليفي عبد القادر:**محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة1830-1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، د م، 2010.

19-دردور سمسر نور الدين: **ملحمة الجزائر شرح لإلياذة الجزائر للشاعر مفدي زكرياء**، مؤسسة هنداوي سي آي سي للنشر، د م، 2018.

20-سايح عز الدين:**مختصر تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر من مجيء العثمانيين إلى الإستقلال1518-1962**، بيت الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

21-سعيدي وهيبة: **الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح1954-1962**، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

22-ضيف الله عقيلة: **التنظيم السياسي والإداري للثورة1954-1962**، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2013.

23-عباس محمد:**نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية1954-1962**، دار القصبة، الجزائر، 2007.

24-عباس محمد: **الثورة الجزائرية من الفكر إلى النصر**، ط2، دار هومة، الجزائر، 2014.

25-عمورة عمار: موجز تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002

26-عمراني عبد المجيد: **جان بول ساتر والثورة الجزائرية**، مكتبة مدبولي للنشر، الجزائر، د ت.

27-فركوس صالح: **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين(814ق-م،1962م)**، دار العلوم، عنابة، 2002.

28-فركوس **صالح: تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي المقاومة المسلحة1830-1962**، دار العلوم للنشر، عنابة، 2012.

29-فوبليكون وآخرون: **تاريخ الأقطار العربية المعاصر1917-1970**، ج2، دار التقدم، موسكو، 1986.

30-كافي علي: مذكرات **الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري1946-1962**،دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.

31-كاهن جون بول، برغن مولر كلاوس: **جمهورية ألمانيا والثورة الجزائرية1954-1962**، ترجمة عبد القادر ليفا، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

32-مرتاض عبد المالك: **دليل مصطلحات الثورة الجزائرية1954-1962**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، د ت.

33-وزارة المجاهدين: **من يوميات الثورة الجزائرية1954-1962**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، المتحف الوطني للمجاهد1999، د م، 2005.

3- المذكرات الأكاديمية:

1-بركاوي خولة، لوصيف سعاد: **المناورات الديغولية لإجهاض ثورة التحرير الجزائرية من خلال مشروع قسنطينة وسلم الشجعان 1958-1962**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام، إشراف لعروسي عابد، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة8ماي1945، قالمة، 2017-2018.

2-بلواضح نادية: **إتفاقيات إيفيان دراسة تحليلية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، إشراف عمر بوضربة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة المسيلة،-2014 2013.

3-بوراس فاطمة، رحال مروة: **الإتصالات الجزائرية الفرنسية "المفاوضات"1956-1962**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ عام، إشراف قرين عبد الكريم، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة8ماي1945، قالمة، 2017-2018.

4-بوعريوة عبد المالك: **العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية1954-1962**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في التاريخ المعاصر، إشراف شاوش جابسي، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر،2005-2006.

5-سعيدان عبير:**منظمة الجيش السري (O-A-S)نشاطها الإرهابي في الجزائر-1962 1961**،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر،إشراف ميسوم بالقاسم، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير، بسكرة،-2014 2013.

6-شعابنية حمزة:**منظمة الجيش السري الفرنسيO-A-Sوموقفها من الثورة التحريرية1961-1962**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ، إشراف النوي بن مبروك، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة8ماي1945،قالمة2015-2016،.

7-صوان نصيرة:**منظمة الجيش السري1961-1962**،مذكرة لنيل شهادة الماستر ليسانس، إشراف محمد داعي،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة،2016-2017.

8-عمراوي أمال:**المشاريع السياسية والإستراتيجية الدبلوماسية الديغولية لأجل القضاء على الثورة1958-1961**،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، إشراف عمر بوضربة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة المسيلة،2013-2014.

9-عمير ياقوتة، جدبلي نزيهة:**السياسة الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية-1962 1954،مشاريع التهدئة نموذجا**،مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر، إشراف بوبكر حفظ الله، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة تبسة،2015-2016.

10-فران ميمونة، أعبلاوي مغنية:**المخططات الاقتصادية والإجتماعية للحكومة الفرنسية أثناء الثورة الجزائرية التحريرية مشروع قسنطينة نموذجا 1958 منإلى غاية1962**،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تاريخ حديث، إشراف خثير الصافي، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية،جامعة8ماي1945،قالمة،2017-2018.

11-مخلوفة مباركة ندى:**إتفاقيات إيفيان بين الإستراتيجية الفرنسية وتطلعات المسار الثوري**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في التاريخ العام،إشراف كبداني فؤاد،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم العلوم الإنسانية،جامعة د مولاي الطاهر،سعيدة،2016-2017 .

12-ميلودي سهام:**إتفاقية إيفيان:أسبابها ومضمونها وردود الأفعال-دراسة تحليلية-**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف جيلالي بلوفة عبد القادر،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة أبي بكري بالقايد، تلمسان،-2015 2016.

4- المقالات:

1-درعي مصطفى:**المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية1954-1962**، مجلة العصور الجديدة، العدد 2، سبتمبر2019.

2-مراد بوعباش: قراءة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية إتفاقيات إيفيان نموذجا، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية، العدد34 ، جوان2018.

الفهارس

أ-الأعلام:

- أ-

- ب-

- ج-

ب-فهرس الأماكن:

جزائر :ص7-8-9-12-13-15-18-21-22-49(موجودة في اغلب الصفحات)

- ف-

فرنسا:ص6-7-8-12-13-15-18-26-31 (موجودة في اغلب الصفحات).

- ق-

قسنطينة: ص38-41-42-48.

قالمة: ص35.

فهرس الموضوعات:

الملخص:

أن تأجيج الثورة وتفاعلها وتدهور الأوضاع في فرنسا والجزائر وخوف المستوطنين من استرجاع الجزائر سيادتها والقضاء على مكانتهم وزوال فكرة الجزائر فرنسية أدى إلى اضطراب الأوضاع وسقوط الحكومات واحدة تلو الأخرى وقيام المستوطنين بالتمرد في 13ماي 1958كان سببا في الإطاحة بالجمهورية الرابعة التي أدت إلى تفاقم النظام السياسي الفرنسي وبدأ عصر جديد مع مجيء ديغول بحيث أدرك أن حل الأزمة الجزائرية هو لمصلحة فرنسا فطبق عدة سياسات ألا أنها باءت بالفشل ،فقرر انتهاج حل سلمي يهدف إلى حق الشعب في تقرير مصيره مما أثار سخطا لدى المستوطنين وتوتر العلاقة بينهم وانجرّ عن هذا التوتر انقلاب ضده لإجباره بالتخلي عن مشروع تقرير المصير إلا أنهم فشلوا في ذلك ،فقرر ديغول وجبهة التحرير وقف الحرب حيث رد المستوطنون على ذلك بحملة في إطار منظمة عسكرية سرية واستعملت سياسة الأرض المحروقة كتكتيك لإفشال اتفاقية إيفيان إلا أن النتيجة كانت عكسية وأن هدفهم في إبقاء الجزائر فرنسية تبدد وانكسر على صخرة اليقظة وأن المفاوضات أدت في الأخير إلى الاستقلال.

الكلمات المفتاحية: ديغول، المستوطنون، الثورة، الجزائر فرنسية.

Résumé:

L'alimentation de la révolution, son interaction, la détérioration de la situation en France et en Algérie, la crainte des colons de voir l'Algérie regagner sa souveraineté et d'éliminer leur statut, et la disparition de l'idée française de l'Algérie ont conduit à la tourmente de la situation et à la chute des gouvernements un par un, et la rébellion des colons le 13 mai 1958 a été la raison du renversement de la quatrième République française et de l'exacerbation du système politique français. Une nouvelle ère avec l'avènement de de Gaulle, où il s'est rendu compte que la solution à la crise algérienne était dans l'intérêt de la France, il a donc appliqué plusieurs politiques, mais elles ont échoué, alors il a décidé de poursuivre une solution pacifique visant le droit du peuple à l'autodétermination, ce qui a provoqué la colère des colons et a tendu les relations entre eux, et cette tension a conduit à un coup d'État contre lui pour le forcer à abandonner. Le projet d'autodétermination n'a pas réussi à le faire, alors de Gaulle et le Front de libération ont décidé d'arrêter la guerre, car les colons ont répondu à cela par une campagne dans le cadre d'une organisation militaire secrète et ont utilisé la politique des terres brûlées comme une tactique pour contrecarrer les accords d'Evian, mais le résultat était contre-productif et leur objectif de maintenir l'Algérie française dissipée et brisée sur le rocher de la veille. Et que les négociations ont finalement conduit à l'indépendance